أقوالُ المفسّرين في معنى الاستثناء في آيتَيْ هود ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ ـ دراسة وتقويم ـ

د. منصور محمود أبو زينه* دة. خلود "محمد أمين الحواري**

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٨/٣/١٩م تاريخ قبول البحث: ٢٠١٨/٧/٢م

ملخص

يهدِفُ هذا البحثُ إلى دراسة أقوالِ المفسِّرينَ قديمًا وحديثًا في معنى الاستثناءِ الوارِدِ في آيَتَيْ سورة هود (إلا ما شاءَ ربُّك)، ومناقَشتِها وَفْقَ أصول التفسير وقواعده؛ بُغْيَةَ الوُصول إلى القولِ الراجح في ذلك، وقد سَلَكَ الباحثانِ لتحقيقِ أهدافِ البحث كُلًّا من: المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، والمنهج النقدي. وقد توصَّلَ هذا البحث بعدَ الدراسة المُعَمَّقَة للأقوالِ المختلفة إلى نتائج عدَّة، منها: أنَّ كثيرًا من تلكَ الأقوال لا يرقَى إلى درجة القَبول، فضلًا عن الرُّجحان؛ لأسبابٍ تختلِفُ من قولٍ لآخر. ومنها: أنَّ هناكَ أكثرَ من قولٍ قابِلٍ للقَبُول والرّجحان في تفسير (إلا ما شاءَ ربُّكَ) في الآيتَيْنِ الكريمَتَيْنِ، كالقولِ بأنَّ هذا الاستثناءَ غيرُ واقعٍ، وإنَّما يُقصَدُ به بيانُ مُطْلَقِ المشيئَةِ الإلهيَّة، والقولِ: بأنَّ المُسْتَثْنى في الآيَتَيْنِ هم أهلُ التوحيد، والقولِ: بالتوقُّفِ في دلالةِ هذا الاستثناء، وردِّ العلمِ فيه إلى اللهِ تعالى.

الكلمات الدالة: الاستثناء، هود، المفسرين.

Abstract

This study aims to study the sayings of the interpreters of old and recent in the meaning of the exception contained in the two verses of Houd Surah (except what Allah wills). And discuss it in accordance with the fundamentals of interpretation and rules, in order to reach the most correct view in that. To achieve the objectives of the study ,the researchers followed the inductive approach, analytical approach and critical Approach. This research conducted many results, after studying in depth the various sayings including: many of these sayings don't reach the degree of acceptance, as well as the most likely, for reasons that differ from one saying to another. There is more than saying that is accepted and plausible in interpreting (except what Allah wills) in the two Holy verses, such as saying that this exception is not a reality, but rather an absolute of will, and saying that those who are excluded in the verses are the people of Tawhid, and the saying to stop in indicating this exception, in which the knowledge is refered to Allah.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، الذي أنزل الكتاب: **﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾**[النحل: ٨٩]، وقالَ -سبحانَه-: **﴿هو الذي أنزلَ عليكَ الكتابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ**

* أستاذ مشارك، قسم أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.

** أستاذ مشارك، قسم الدراسات القرآنية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة.

﴿عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾[آل عمران: ٧]، والصلاةُ والسلام على: ﴿رَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، أخرَجَ الناسَ من الظلمات إلى النور بإذن ربِّهم إلى صراط العزيز الحميد، وعلى آلِه وصحبِه ومن سارَ على نهجِه إلى يوم الدين.

أما بعد، فلا يزالُ كتابُ الله تعالى مَورِدًا للناهِلين، ومرجِعًا للدارسين، لا يَخْلَقُ على كَثْرَةِ الردِّ، ولا تنقضي عجائبُه، ولا يشبَعُ منه العلماء، ولا تزالُ العقولُ تتواردُ على آيةٍ واحدةٍ منه، فيَنْفَتِحُ لها مُغْلَق، ويَنْكَشِفُ لها معنى، ويَتَبَدَّى لها وجهٌ من الدلالة، أو طَرَفٌ من المُراد، وتظلُّ الآيةُ بعدَ ذلك واسعةَ المَدى، بعيدةَ الإحاطة! وذلك هو الشأنُ في كُلِّ آيات القرآن، وهو أظهَرُ ما يكونُ، وأجْلَى ما يَقَعُ في الآيات التي وقفَ عندها العلماء، فاخْتَلَفَتْ فيها أفهامُهم، واشتَجَرَتْ فيه أذهانُهم، ونشأَ عن ذلك أقوالٌ كثيرة، واتجاهاتٌ متعدِّدة.

ومن هذه الآيات قولُ الله تعالى في سورة (هود): ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ * خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ * وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾[هود: ١٠٦-١٠٨]؛ فقد كانَ للمفسرين عند الاستثناءِ فيها وَقَفاتٌ طويلة، ومناقشاتٌ مَديدة، وأقوالٌ عديدة، تختلفُ قربًا وبُعْدًا من سياقِ الآيات ومعناها، وتتفاوَتُ قوَّةً وضَعفًا في دليلِها ومقتضاها، وتتداخَلُ عبارةً ولفظًا في حاصلِها ومُؤَدَّاها.

ومن هنا جاءَتْ فكرةُ هذه الدراسة؛ لتُسلِّطَ الضوءَ على تلكَ الأقوال الكثيرة والمختلفة في معنى الاستثناء (إلا ما شاءَ ربُّك) في هذه الآيات، من خلال استقرائِها، وبيان التداخل في بعضِها، ثم دراستِها دراسة علميَّة منهجيَّة، تُفْضِي إلى ترجيح ما هو أهلٌ للقَبول والرجحان.

أهمية الدراسة.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتصل بكتاب الله تعالى، وتبيِّنُ معنى بعضِ آياته، التي أشكَلَ ظاهرُها، وكَثُرَت الأقوال فيها، فأغربَ بعضُها، وشذَّ بعضُها الآخر، فصار تحقيقُها مقصدًا عظيمًا، وفهمُها على وجهها غاية نبيلة، ومن هنا وَجَدْنا عددًا من العلماء يَنُصُّ على حاجةِ هاتَيْنِ الآيَتَيْنِ إلى تدقيقِ الفَهْم، وتحقيقِ القول، في معنى الاستثناءِ فيهما؛ فصاحبُ (روح المعاني) الآلوسي يقول: "... فتأمَّلْ؛ فإنَّ الآيةَ من المُعْضِلات"[(١)]، وابنُ أبي العزِّ من قَبْلِه يقولُ بعدَ ذكرِ بعضِ الأقوال: "وعلى كل تقديرٍ، فهذا الاستثناءُ من المتشابِه"[(٢)]، وابنُ عاشور يقولُ عند نظيرة آية (هود) وهي آيةُ (الأنعام): ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾[الأنعام: ١٢٨]: "وبهذا صار معنى الآية موضع إشكال عند جميع المفسرين، من حيث ما تقرَّرَ في الكتاب والسنة وإجماع الأمة أنَّ المشركين لا يُغْفَرُ لهم، وأنهم مخلَّدون في النار دون استثناء فريق ولا زمان"[(٣)].

فحملنا همَّ التحقيق والتدقيق، والمناقشة والترجيح؛ بُغْيَةَ الوصولِ إلى الفَهْمِ الأقرب للصواب في هاتَيْنِ الآيَتَيْن، وجَعَلْنا ذلكَ مقصَدَنا وغايَتَنا، سائلينَ الله التوفيق والرشد والسداد.

مشكلة الدراسة.

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

١- كيف فَسَّرَ العلماءُ معنى الاستثناء في آيَتَيْ هود ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾؟

٢- هل جاءت هذه التفسيراتُ متَّفِقَةً ومراعيةً لقواعد التفسير؟

٣- ما الراجِحُ من هذه الأقوال في معنى الاستثناء في الآية الكريمة؟

أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى جمع الأقوال في تفسير معنى الاستثناء في آيَتَيْ هود ﴿**إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ**﴾، ومن ثَمَّ دراسة هذه الأقوال، ثم بيان الآراء الراجحة والمقبولة، والتنبيه على الآراء المرجوحة والمردودة.

منهج الدراسة.

لتحقيق أهداف الدراسة قُمْنا باتباع ما يأتي من مناهج البحث العلمي:

١- المنهج الاستقرائي، ويتمثَّلُ في تتبُّعِ أقوالِ العلماء في معنى الاستثناء في آيَتَي هود ﴿**إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ**﴾.

٢- المنهج التحليلي، ويتمثَّلُ في الوقوف على قواعدِهم التي اعتمدوها في اختياراتِهم لمعنى دونَ آخر.

٣- المنهج النقدي، ويتمثَّلُ في إبراز القول الراجح وبيانِ أسباب رجحانِه، والتنبيهِ على الأقوال المرجوحة وبيانِ أسباب ردِّها.

الدراسات السابقة.

لم نقف في حدود بحثنا على مَنْ تناولَ معنى الاستثناء في آيَتَيْ هود ﴿**إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ**﴾ بالدراسة التفصيليَّة على النحو الذي قُمْنا به. وإنَّما وَجَدْنا بحثًا واحدًا تناولَ الاستثناءَ في هاتينِ الآيَتَيْن، وعنوانُه: (**الاستثناءُ الواردُ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ في الآيتَيْنِ ١٠٧، ١٠٨ من سورة هود – دراسة تفسيريَّة**)، للدكتور عادل بن عمر بصفر، وهو بحث منشور في حَوْلِيَّة مركز البحوث والدراسات الإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، المجلد (٨)، العدد (٢٧)، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

جاءَ هذا البحثُ مُخْتَصَرًا مُوجَزًا في أقلَّ من (١٥) صفحة، وجَعَلَ الباحثُ الاستثناءَ في الآيَتَيْنِ من بابِ (الإشكال)؛ فعنوانُ المبحث الأول في بحثه: (تحريرُ الإشكال في آيات سورة هود وبيانُ سببِ وقوعِه)، وعنوانُ المبحث الثاني: (نوعُ الإشكال في الآيات وطريقةُ دَفْعِه). وقدَّمَ له بتمهيد في (أقوال العلماء في أَبَدِيَّةِ الجَنَّة والنار). غيرَ أنَّ الباحثَ لم يذكُرْ في دَفْعِ هذا (الإشكال) –في نظرِه– إلا قَوْلَيْنِ اثنيْنِ من أقوال العلماء الكثيرة، التي استقصيناها في هذه الدراسة.

ولذا فإنَّ دراستَنا هذه تَنْفَرِدُ عن هذا البحث بما يأتي:

١- استقراءُ أقوالِ المفسرين في بيان معنى الاستثناء في آيَتَيْ هود ﴿**إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ**﴾.

٢- دراسةُ هذه الأقوال دراسةً علميَّةً مُسْتَأْنِيَة، تكشِفُ مُسْتَنَداتِها والاعتراضاتِ الواردةَ عليها.

٣- بيانُ الأقوال الراجحة والمقبولة، والتنبيهُ على الآراء المرجوحة والمردودة.

خطة البحث.

جاء هذا البحث في: مقدمة، وثلاثة مباحث، تقفوها الخاتمة.

المقدمة: وفيها مشكلة البحث وأهميته وأهدافه ومنهجه.

المبحث الأول: الأقوالُ في الاستثناء في آية: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا**﴾ ومناقشتُها.

المبحث الثاني: الأقوالُ في الاستثناء في آية: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا**﴾ ومناقشتُها.

المبحث الثالث: الترجيحُ بينَ هذه الأقوال.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

واللهَ تعالى نسألُ أنْ يجعَلَ في بحثنا هذا النفعَ والقَبول، وأنْ يكتبَ لنا أجرَه، ويعفوَ عمَّا كانَ من خطأ أو تقصير أو نسيان، وأنْ يرزقَنا حُسْنَ الفهم لكتابه، وصدقَ العملِ به، وأنْ يجعلَهُ شفيعًا لنا يومَ الدين. ﴿**يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ**﴾[الشعراء: ١٨-١٩].

المبحث الأول:
الأقوال في الاستثناء في آية ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا﴾ ومناقشتها.

قال الله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ * خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ * وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾[هود: ١٠٦-١٠٨]. تَعَدَّدَتْ أقوالُ المفسرين في معنى الاستثناء في هذه الآية: ﴿**إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ**﴾، وقد استقصينا هذه الأقوال، وبَيَّنَّا ما في بعضِها من تداخُل، وذلك على النحو الآتي:

القولُ الأوَّل: إنَّ المستثنى أَهْلُ التوحيد الذين يدخلون النار.

وهذا القول منسوب إلى ابن عباس -رضي الله عنهما- [٤]، والضَّحَّاكِ[٥]، وقتادة[٦]، وأبي نضرة العبدي[٧]، والحسن البصري[٨]، وخالد بن معدان وأبي سنان البرجمي[٩]، ومُقَاتِلِ بنِ حَيَّانَ[١٠]، ومقاتل بن سليمان[١١].

وهو الذي رجَّحَهُ الطبري؛ واستدلَّ على ترجيحه بأن خلود المشركين في النار محتوم بالأدلة القاطعة، فقال: "وأولى هذه الأقوال في تأويل هذه الآية بالصواب، القولُ الذي ذكرنا عن قتادة والضحَّاك: من أنَّ ذلك استثناءٌ في أهل التوحيد من أهل الكبائر أنه يُدْخِلُهم النار، خالدين فيها أبدًا إلا ما شاءَ من تركهم فيها أقلَّ من ذلك، ثم يُخْرِجُهم فيُدْخِلُهم الجَنَّة"[١٢].

واختاره الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)[١٣] ، وذهب إليه الجرجاني (ت ٤٧١هـ)[١٤]، ونجم الدين النيسابوري (ت ٥٥٣هـ)[١٥]. وقوَّاهُ الفخر الرازي، فقال: "قال قوم: هذا الاستثناءُ يفيد إخراجَ أهل التوحيد من النار؛ لأن قوله: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا**﴾ يفيد أن جملة الأشقياء محكوم عليهم بهذا الحكم، ثم قوله: ﴿**إلا ما شاءَ ربُّك**﴾ يُوجِبُ أن لا يبقى ذلك الحكم على ذلك المجموع. ويكفي في زوال حكم الخلود عن المجموع زوالُه عن بعضهم، فوجب أن لا يبقى حكمُ الخلود لبعض الأشقياء، ولما ثبت أنَّ الخلود واجبٌ للكفار، وَجَبَ أن يقال: الذين زال حكم الخلود عنهم هم الفُسَّاقُ من أهل الصلاة، وهذا كلامٌ قويٌّ في هذا الباب"[١٦].

واستندَ الفخرُ إلى تذييل الآية في ترجيح هذا القول، فقال: "واعلم أنه تعالى لمَّا ذكر هذا الاستثناءَ قال: ﴿**إنَّ ربَّكَ فَعَّالٌ لما يُريد**﴾، وهذا يحسُنُ انطباقه على هذه الآية إذا حملنا الاستثناء على إخراج الفُسَّاقُ من النار، كأنه تعالى يقول: أظهرتُ القهر والقدرة، ثم أظهرتُ المغفرة والرحمة؛ لأني فعَّالٌ لما أريد، وليس لأحد عليَّ حُكْمٌ أَلْبَتَّة"[١٧].

وارتضاهُ القرطبي[١٨]. وقدَّمَهُ البيضاوي فقال: "﴿**إِلَّا مَا شاءَ رَبُّكَ**﴾ استثناءٌ من الخلود في النار؛ لأن بعضهم وهم فُسَّاقُ المُوَحِّدينَ يُخْرَجُون منها، وذلك كافٍ في صحَّة الاستثناء؛ لأن زوال الحكم عن الكلِّ يكفيه زوالُه عن البعض، وهم المرادُ بالاستثناء الثاني؛ فإنهم مُفارِقون عن الجنة أيامَ عذابِهم، فإنَّ التأبيد من مبدأ مُعَيَّنٍ ينتقضُ باعتبار الابتداء، كما ينتقض باعتبار الانتهاء، وهؤلاء وإنْ شَقُوا بعصيانِهم فقد سُعِدُوا بإيمانِهم"[١٩].

ورجَّحَهُ أيضًا الطِّيبي (ت ٧٤٣هـ)[٢٠]، والخازن[٢١]، والثعالبي[٢٢]، وبَيَّنَ ابنُ كثير أنه رأيُ الجمهور، فقال: "وهذا الذي عليه كثيرٌ من العلماء قديمًا وحديثًا في تفسير هذه الآية الكريمة"[٢٣].

مناقشة هذا القول:

نُوقِشَ هذا القولُ واعتُرِضَ عليه من وجوه خمسة:

الأول: أنَّ السياقَ واردٌ في الكفَّار، فلا يَصِحُّ استثناءُ المؤمنين. قال ابن المظفر الرازي (ت ٦٣٠هـ): "هذا أيضاً لا يَصِحُّ؛ لأن هذا الخطاب مع الكفار؛ لأن أوَّلَ الآية: ﴿**يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ**﴾ وأولياؤهم كفار، ولأن عموم هذا الخطاب وهو قوله: ﴿**النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا**﴾ لا يجوز أن يكون لجماعة فيها المؤمنون المُوَحِّدون"[٢٤] ووافقه الشوكاني[٢٥].

وكلامُ ابن المُظفَّر وإنْ كانَ في آية (الأنعام) فهو مُنْطَبِقٌ أيضًا على آية (هود)، وهي قولُه تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ**﴾؛ فإنَّ ظاهرَ (الذينَ شَقُوا) أنَّهم الكفار. ويُجابُ عنه بأنَّ القولَ بتعميمِه ليشملَ الكُفَّارَ والفُسَّاقَ أولى؛ فإنَّ الكافرَ شَقِيٌّ، والفاسقَ شَقِيٌّ أيضًا. والقاعدةُ التفسيريَّةُ ناطقةٌ بأنَّه إذا احتملَ الكلامُ التعميمَ والتخصيصَ، فَحَمْلُه على التعميمِ أولى[٢٦].

وكذلك آيةُ الأنعام، فإنَّنا لا نُسَلِّمُ بأنَّ الخطابَ للكفَّار خصوصًا، بل الآيةُ عامَّةٌ في الجنِّ والإنس، ثم إنَّ الفُسَّاقَ من المُوَحِّدينَ حالَ معصيتِهم تكونُ منهم ولايةٌ للجنِّ والشياطين بقَدْرِ معصيتِهم.

الثاني: مخالفتُه للظاهر بطول الفصل بين المستثنى والمستثنى منه. قاله الشوكاني[٢٧].

ويُجابُ عن هذا الاعتراض بأنَّه لا يُسَلَّمُ طولُ الفَصْلِ بينَ المُستثنى والمُستَثنى منه؛ فإنَّ الاستثناءَ على هذا القول ليس من تعبير (الذين شَقُوا)، وإنما هو من الضمير المُستَتِرِ في الحال (خالدين)، كما بَيَّنَ ذلك السمينُ الحلبي[٢٨].

الثالث: مخالفتُه للظاهر؛ لأنَّ (ما) بمعنى (مَنْ) لا يستقيم، وتأويلُه كذلك تعسُّف [٢٩]. قال الشوكاني عند آية الأنعام: "لو كان ذلك هو المرادَ على تسليم عمومها لقال: إلا من شاء الله ولم يقل: إلا ما شاء الله"[٣٠].

ويُجابُ عن هذا الاعتراض بأنَّه يسُوغُ التعبيرُ عن الأشخاص بـ(ما) دون (مَنْ)؛ للإشارة إلى أنَّهم صِنْفٌ مُتَّصِفٌ بصفاتٍ مُحَدَّدَة، وإذا أريدُ الوصفُ في العربيَّة، عُبِّرَ بـ(ما)، ومن ذلكَ قولُه تعالى: ﴿**فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ**﴾ [النساء: ٣]. قال الشنقيطي: "وغايةُ ما في هذا القول إطلاقُ (ما) وإرادةُ (مَنْ)، ونظيرُه في القرآن: ﴿**فانْكِحُوا ما طابَ لكُم من النساءِ**﴾"[٣١].

بل أجابَ الشوكانيُّ نفسُه عن هذا الاعتراض، فقال: "وأما التعبيرُ بلفظ (ما) في الآيتَيْنِ عن العقلاء وهي لغير العقلاء، فهذا وإنْ كانَ هو الأعمَّ الأغلبَ؛ لكنَّهُ قد وردَ كثيرًا التعبيرُ بأحد الحَرْفَيْنِ عن الآخر في مواضعَ من كتاب الله، وفي كثيرٍ من كلام الفصحاء، وكان هذا محمولًا عليه، لا سيِّما إذا ألجَأَ إلى ذلك الدليلُ الصحيح، فإنَّ المصيرَ إليه مُتَعَيِّن، والقولَ به مُتَحَتِّم"[٣٢].

الرابع: أنه ليس المقامُ مقامَ ذكرِ الأعداد حتى تُحْمَلَ على العَدَد، بل المقامُ مقامُ ذكرِ الأشخاص الذينَ أثبتَ اللهُ لهم هذه الأحوال، أوردَه الشوكاني[٣٣].

ويُجابُ عن هذا الاعتراض بأنَّ هذا القولَ لا يستلزِمُ أنْ يكونَ المقامُ مقامَ ذكرِ الأعداد؛ لأنَّ المقصودَ بالاستثناء بناءً على هذا القول هو إخراجُ أشخاصٍ –بصَرْفِ النظرِ عن أعدادِهم– ثَبَتَ لهُم وصفٌ مُغايِرٌ لسواهُم من الأشقياء، وليس أولئكَ

إلا الموحّدينَ من أهل الكبائر.

الخامس: أنَّ الاستثناءَ على هذا القول يكونُ استثناءً من غيرِ جنسِه؛ لأنَّ الأشقياء في الحقيقة هم الكافرون، والسعداء في الحقيقة هم المؤمنون(٣٤).

ويُجابُ عن هذا الاعتراض بأنَّه لا يُسَلَّمَ بأنَّ الاستثناءَ من غيرِ جنسِه؛ لأنَّ الأشقياءَ ليسوا هم الكُفَّار فقط، بل هم الكفَّارُ والفُسَّاقُ أيضًا، فيكونَ الاستثناءُ متصلًا غيرَ منفصِل. وعلى تسليم أنَّ الاستثناءَ على هذا القول منفصِلٌ، فلا ضَيْرَ في ذلك؛ فإنَّ الاستثناءَ المنفصِلَ مُستَعْمَلٌ ووارِدٌ في القرآن والحديث وبليغ الكلام.

القول الثاني: أنَّ الاستثناءَ معناهُ أنْ يتجاوزَ اللهُ عنه فلا يُعَذِّبَه.

ذهبَ بعضُ العلماء إلى أنَّ الاستثناءَ في هذه الآية معناهُ أنْ يتجاوَزَ اللهُ تعالى عمَّنْ شاءَ من أهلِ التوحيد، فلا يُعَذِّبَهم ولا يُدْخِلَهُمُ النار. وقد أخرج عبد الرزاق الصنعاني بسندِه عن أبي مِجْلَزٍ (ت ١٠٠هـ تقريباً) أنَّه قال: "هُوَ جَزَاؤُهُ؛ فَإِنْ شَاءَ اللَّهُ تَجَاوَزَ عَنْ عَذَابِهِ"(٣٥). وقال إسحاق بن منصور الكوسج (ت ٢٥١هـ): "أَتَتْ هذه الآيةُ على كلِّ وعيدٍ في القرآن"(٣٦) فمعنى الاستثناءِ على هذا القول: (إلا ما شاءَ ربُّك) أي: إلا أنْ يشاءَ ربُّكَ أنْ يتجاوزَ عنهم، فلا يُدْخِلَهُمُ النار.

وهذا القول هو معنى ما روي عن ابن عباس –رضي الله عنهما– أنه قال في آية الأنعام: **﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾**: "إنَّ هذه الآيةَ آيةٌ لا ينبغي لأحدٍ أن يحكُمَ على الله في خَلْقِه، أنْ لا يُنْزِلَهُمْ جَنَّةً ولا نارًا"(٣٧).

لكنَّ القرطبي نَقَلَ قولَ ابنِ عباس هذا على وَجْهٍ آخر، فنَسَبَ إليه أنَّه قال: "هذه الآيةُ تُوجِبُ الوَقْفَ في جميع الكفار"، ثم عَقَّبَ القرطبيُّ بقولِه: "ومعنى ذلك أنَّها تُوجِبُ الوَقْفَ فيمَنْ لم يَمُتْ؛ إذ قد يُسْلِمُ"(٣٨).

والحقيقةُ أنَّ تفسيرَ القرطبي هذا بعيدٌ عن ظاهر عبارة ابن عباس من جهة، ومن جهةٍ أخرى فإنَّه قد تقرَّرَ التوقُّفُ فيمن لم يمُتْ من الكفَّار إجماعاً.

مناقشة هذا القول:

نوقش هذا القولُ واعتُرِضَ عليه بوجوه عدة:

الأول: أنَّ الكرمانيَّ جَعَلَهُ قولًا غريبًا وعجيبًا، فقال: "الغريبُ والعجيبُ أنَّ ابن عباس جَعَلَ أمرَهم في مَبلَغ عذابهم ومُدَّتِه إلى مشيئة الله، حتى لا يحكُمَ في خلقه أحد"(٣٩).

قلنا: بل الغريبُ هو استغرابُ الكرماني؛ فإنَّ الأثرَ المرويَّ هنا عن ابن عباس –رضي الله عنهما– يتحدَّث عن أصل العذاب أيدخُلُون النار أم لا؟ وليس عن مَبْلَغِ العذاب ومُدَّتِه.

الثاني: أنَّ هذا القولَ مخالِفٌ للإجماع؛ وقد ردَّهُ ابنُ عطية بذلك، وقال: "والإجماعُ على التخليد الأبديِّ في الكفار، ولا يصحُّ هذا عن ابن عباس ﷺ"(٤٠).

ويُجابُ عن هذا الاعتراض بأنَّ كلمةَ ابن عباس ليست مخالِفةً للإجماع؛ لأن الحديث عن عموم (الَّذِينَ شَقُوا) وهو يشمَلُ الكُفَّارَ والفُسَّاق.

الثالث: أنَّ هذا القولَ ردَّهُ ابنُ المظفر الرازي بقوله: "ذلك مُحال، أما الأشقياءُ فمُحالٌ أن يتجاوزَ عنهم فلا يُدْخِلَهُمُ النار؛ لأنَّ الله لا يغفرُ أنْ يُشْرَكَ به، وأما السعداءُ فمُحالٌ أنْ لا يُخلِّدَهُم في الجَنَّة بعد الدخول، وقد قال: **﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾**،

والاستثناءُ إخراجُ الشيء مما دَخَلَ فيه غيرُه، ويستحيل أن نُخْرِجَ المُحالَ؛ لأن المُحالَ خارجٌ بالإحالة، وإخراجُ الخارج مُحال"[٤١].

ويُجابُ عن هذا الاعتراض بأنَّ المُحالَ الذي يذكُرُه ابنُ المُظَفَّر الرازي مَبْنِيٌّ أوَّلًا: على تفسير (الأشقياء) بالكُفَّار خُصوصًا، وقد قَدَّمْنا أنَّ اللفظَ يتناولُ الفُسَّاقَ كما يتناولُ الكُفَّارَ، ومَبْنِيٌّ ثانيًا: على أنَّ قوْما سيُخْرَجونَ من الجنَّة بعد دخولِها، ولا صلةَ لهذا القولِ بذلك، بل لا قائلَ بذلك أصلًا؛ فلن يُخْرَجَ أحدٌ من الجنَّةِ بعدَ دخولِها.

ولكنَّ الاعتراضَ الذي يُوَجَّهُ إلى هذا القول هو أنَّه جَعَلَ الاستثناءَ عائدًا على قومٍ لم يُدْخَلُوا النار، وظاهرُ الآية: **﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾** أنَّ الاستثناءَ إنَّما هو لقومٍ أُدْخِلُوا النارَ فعلًا؛ لأنَّ هذه هي دلالةُ قولِه (ففي النار)، أي: فأمَّا الذينَ شَقُوا فهم مُسْتَقِرُّونَ في النار... إلا ما شاءَ ربُّك.

القول الثالث: إنَّ هذا استثناءٌ يَسْتثنيهِ وَلاَ يفعلُه.

ذكر هذا القولَ الفراء؛ فقال: "يقول القائل: ما هَذا الاسْتثناءُ وقد وعد الله أَهْلَ النار الخلود وأهلَ الجنّة الخلود؟ ففي ذلك معنيانِ، أحدُهما: أنْ تجعَلَهُ استثناءً يَسْتثنيه وَلاَ يفعلُه؛ كقولك: (والله لأضربَنَّكَ إلاّ أنْ أرى غير ذلك)، وعزيمتُك على ضَربِه، فكذلك قال: **﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾** ولا يشاؤُه والله أعلم..."[٤٢]. ويمكن حملُ قولِ الحسن عليه حينَ قال: "وقد شاءَ اللَّهُ أنْ يُخَلِّدَهم في النار"[٤٣]، وقولِ الكلبيِّ: "إلَّا ما شاءَ اللَّهُ وكان ما شاءَ اللهُ أبدًا"[٤٤].

وذكره كذلك الزجَّاج[٤٥]، ونقلَهُ الواحديُّ عن ابن الأنباري (ت ٣٢٧هـ)، الذي بَيَّنَ أنه خرج مَخْرَجَ تأكيدِ الخلود، فقال: "فجرى مَجْرى قول العرب: (والله لأَهْجُرَنَّكَ أبدًا إلا أنْ يَشِيبَ الغُراب)، وهذا الاستثناءُ لا يفيدُ نقصَ شيء من التأبيد؛ لأنَّ الغَرابَ لا يَشِيب، كذلك اللهُ تعالى لا يريد أنْ يَنْقُصَهم من الخلود شيئًا بعد أنْ أخبر به"[٤٦]، وارتضاه الطيبي (ت ٧٤٣هـ)[٤٧]، ومالَ إليه النيسابوري (ت ٨٥٠هـ)[٤٨]، واختارَه البقاعي[٤٩].

مناقشة هذا القول:

نوقِشَ هذا القولُ واعتُرِضَ عليه بأكثرَ من وجه:

الأول: أنَّ الآية الكريمة تختلفُ في صياغتها عن عبارة الفراء؛ لأنَّ التعبير في الآية بلفظ الماضي، والخلودُ فيها مُقَرَّرٌ مُثْبَت، ثم جاء الاستثناء، بخلاف عبارة الفراء التي تدلُّ على أنَّ الفعل لم يقع أصلًا؛ إذ التعبيرُ في المثال المُسْتَشْهَدِ به جاء بلفظ المضارع. ذكرَهُ الفخر الرازي[٥٠]، وتابعه ابن المظفر الرازي[٥١] مع أنه جَوَّزَ هذا الوجهَ في آية (الأنعام)[٥٢].

وردَّ الشوكانيُّ اعتراضَهما فقال: "لا يخفاك أنَّ هذا إنما يتمُّ لو أرادوا بالمثال الذي ذكره معناه الذي يدل عليه اللفظ، وهو إيقاعُ الضرب، إلا إذا رأى الضاربُ غيرَ ذلك، وهم لم يريدوا ذلك، بل أرادوا أنَّ العزيمة من الضارب كائنةٌ على الضرب على كل حال، ولهذا قالوا: مع عزيمتك على ضربه؛ فقوله: (إلا أن أرى) قد حصل في الحال بيانُ معناه، وهو أنه ضاربٌ له على كل حال، وأنه لا يرى غيرَ ذلك، فلا يتِمُّ ما ذكرَه الرازي من الفرق بين الآية والمثال بالحصول وعدمه"[٥٣].

الثاني: أنه يلزَمُ من هذا القول وقوعُ الخُلْف؛ وهو جائزٌ في كلام البشر؛ مُحالٌ في كلام الله. قاله ابن المظفر الرازي. وزاد: "وإنَّه تعالى أثبَتَ المشيئةَ مشيئةَ الإخراج بلفظ الاستثناء من الخلود، فيكونُ الإخراجُ مرادًا، ومشيئتُه أزليَّةٌ قديمة، فيكونُ الإخراجُ ثابتًا لا محالةَ، فينتفي الخلودُ لا محالة"[٥٤].

القولُ الرابع: إنَّ هذا الاستثناءَ يَصِحُّ بإخراج (إلا) عن معناها.

ذهبَ عددٌ من المفسِّرينَ إلى أنَّ تصحيحَ الاستثناءِ في هذه الآية يستَوْجِبُ إخراجَ حرفِ الاستثناءِ (إلَّا) عن أصلِ معناها، وهو الاستثناء، وقد تعدَّدَت المعاني التي أُخرجت (إلا) إليها في هذه الآية، وذلك على النحو الآتي:

أوَّلًا: (إلَّا) بمعنى (سوى).

وهذا ما رجَّحه الفراء، فقال: "قولُ القائل: ما هَذَا الاستثناءُ وقد وَعَدَ اللهُ أَهْلَ النار الخلودَ وأهلَ الجنَّة الخلودَ؟ ففي ذَلِكَ معنيان، أحدُهما: أنْ تَجْعَلَهُ استثناءً يَستثنيهِ وَلَا يفعلُه... والقولُ الآخرُ: إنَّ العربَ إذا استثنت شيئًا كبيرًا مع مثله أو مع ما هُوَ أكبرُ منه كَانَ مَعْنى (إلَّا) ومعنى (الواو) سواءً، فمن ذَلِكَ قولُه: **﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾** سِوَى ما يشاء من زيادة الخلود؛ فيجعل (إلَّا) مكان (سِوَى) فيَصْلُح. وكأنّه قَالَ: خالدينَ فيها مقدارَ ما كانت السَّمَاوَات وَكَانَت الأرض سوى ما زادهم من الخلود والأبد"[٥٥]. وتابعه ابنُ قتيبة[٥٦] والزجاج [٥٧].

واستدلَّ له الماتريديُّ بما وردَ عن النبي ﷺ أنه قال: "قال اللَّه تعالى: أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ على قلب بشر، بَلْهَ ما اطَّلَعْتُم عليه"، ثم قرأ: **﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ ...﴾**[السجدة: ١٧] الآية[٥٨]. قال الماتريدي: "أفلا ترى أنَّ هاهنا من الزيادة ما لم يُطْلِعْهُم عليه؟"[٥٩]. واختاره السمعاني (ت ٤٨٩هـ)[٦٠] ونجم الدين النيسابوري (ت ٥٥٣هـ)[٦١]، وعَدَّه النحاس (ت ٣٣٨هـ) قولًا حسنًا؛ لأنه معروفٌ في اللغة، مَحْكِيٌّ عن سيبويه والكوفيين[٦٢]، ومالَ إليه ابن سيده (ت ٤٥٨هـ)[٦٣].

ثانيًا: (إلَّا) بمعنى (الواو).

ومعناه: وقد شاء ربُّكَ خلودَ هؤلاء وهؤلاء، و(إلا) بمعنى الواو سائغٌ في اللغة؛ قال الله تعالى: **﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾**[البقرة: ١٥٠]، أي: ولا الذين ظَلَموا. ذكره ابن المظفر الرازي، واعتَرَضَ عليه[٦٤].

ثالثًا: (إلا) بمعنى(الكاف).

فقولُه: **﴿إلا ما شاء ربك﴾** معناه: كما شاء ربُّك، كقوله تعالى: **﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾**[النساء: ٢٢]، أي: كما قد سلف. نَسَبَهُ ابن المظفر الرازي ليحيى بن محمد العنبري المفسِّر(ت٣٤٤هـ)، وردَّه[٦٥].

رابعًا: (إلا) بمعنى (لكِنْ)

قال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): "وقولُه: **﴿إِلاَّ مَا شَآءَ اللهُ﴾**[الأنعام: ١٢٨] استثناءٌ ليس من الأوَّل، والمعنى: إلا ما شاء اللهُ من الزيادة في عذابكم. وسيبويه يُمَثِّلُ هذا بمعنى (لكِنْ)، والفراء يُمَثِّله بمعنى: (سِوى)"[٦٦].

مناقشة هذا القول:

نُوقِشَ هذا القولُ واعتُرِضَ عليه من وجوه:

الأول: أنَّ حَمْلَ كَلِمَةِ (إلَّا) عَلَى (سِوَى) عُدُولٌ عَنِ الظَّاهِرِ، ذكره الفخر الرازي[٦٧]. وقال الشوكاني: "إنَّ جعل حرف الاستثناء بمعنى (سوى)، وإفادتَه لهذا المعنى الذي هو عَكْسُ معناه، وضِدُّ مدلولِه ممنوعٌ، بل مدفوع"[٦٨].

الثاني: أنَّ حَمْلَ كلمةِ (إلا) على (الواو) أيضًا مخالَفَةٌ للظاهر، وهو لا يَصِحُّ سَماعًا ولا معنى؛ قال ابن المظفر الرازي: "(إلا) بمعنى (الواو) غيرٌ مسموعٍ ولا مذكور في قواعد اللغة، وقوله تعالى: **﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾**[البقرة: ١٥٠] بمعنى: (ولا الذين ظلموا) قولُ واحدٍ من المفسرين، وعلى تقدير الصحَّة لا يصلُحُ نظيراً؛ لأنه لو جُعل (إلا) لمعنى: (ولا) ههنا لكان تقديره:

(خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض ولا ما شاء ربُّك)، وهو مُحال"[٦٩].

ويظهر في عبارة ابن المظفر الرازي هنا أنه قد وقع فيها خَلْطٌ، حين قدَّر المعنى: (ولا ما شاء ربُّك)؛ لأنَّ المقامَ إثباتٌ وليس نفيًا، فلا مكان لحرف النفي (لا) في آية (هود)، والتقديرُ على اعتبار (إلا) بمعنى (الواو) إنما هو: (وما شاءَ ربُّك).

الثالث: أنَّ حَمْلَ كلمةِ (إلا) على (الكاف) أيضًا محالَفَةٌ للظاهر وعدولٌ عنه، وقد ردَّ الشوكانيُّ حملَ (إلا) على (الواو) أو (الكاف) بأنَّه إخراجٌ لحرف الاستثناء عن معناه إلى معنى يخالِفُه ويناقِضُه بغير دليل[٧٠].

الرابع: أنَّ المعنى لا يستقيمُ بجعلِ (إلا) بمعنى (سِوى)؛ لأنَّ الاستثناءَ من النفي إثبات، ومن الإثبات نَفيٌ، فقولُكَ: (ما مَعَنا رجلٌ إلا زيدٌ) استثناءٌ من النفي، فيكون إثباتاً لـ(زيد)، فيكون صحيحًا. أما (إلا ما شاءَ ربُّك) فهو استثناءٌ من الإثبات، فيكون منفيًّا، فيكون نظيره: (مَعَنا القومُ إلا زيدًا)، فيكونُ نفيًا لـ(زيد) كذلك. فههنا ينبغي أن يكون نفيًا للخلود! ولأنه لو كان بمعنى (سوى) يصيرُ تقديرُه: لهم فيها الخلود سوى الخلود، ولا يقال: (لزيد هذا الغلامُ سوى هذا الغلامِ). ذكره ابنُ المظفر الرازي[٧١].

القولُ الخامس: إنَّ المستثنى هو مُدَّةُ ما بينَ مَبْعَثِهم إلى مصيرِهم في جهنم.

ذكرَ هذا القولَ الطبريُّ عند آية الأنعام، وهي قولُه تعالى: **﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾**[الأنعام: ١٢٨]، فقال: "**(خَالِدِينَ فِيهَا)**، يقول: لابثِينَ فيها، **(إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ)**، يعني: إلا ما شاءَ اللهُ من قَدْر مُدَّة ما بين مَبعثِهم من قبورهم إلى مصيرهم إلى جهنم، فتلك المُدَّةُ التي استثناها الله من خلودهم في النار[٧٢]. وذكرَهُ أيضًا الزجاج[٧٣]، وقوَّاه الماتريدي[٧٤]، واستساغَهُ ابنُ عطية فقال: "وساغَ هذا من حيثُ العبارةُ بقوله: (النَّارُ مَثْواكُمْ) لا تَخُصُّ بصيغتِها مستقبلَ الزمان دون غيره"[٧٥]، واختاره ابن الجوزي (ت ٥٧١هـ)[٧٦].

وجَوَّزَه القرافي (ت ٦٨٣هـ) فقال: –بعد أن ذكر الأقوال في الاستثناء في هذه الآية–: "وهذه كلُّها أقوال لا حاجة إليها ولا ضرورة، بل الاستثناء صحيح على بابه لمقتضى ظاهر اللفظ، وأنه ما تقدَّمَ من الدوام قبل الدخول، هذا كلُّه إذا قلنا: سمواتُ الدنيا وأرضها، وإن قلنا: سمواتُ الجنة وأرضها وسماء النار وأرضها فهي تدوم لا إشكالَ في الدوام"[٧٧].

مناقشةُ هذا القول:

نُوقِشَ هذا القولُ واعتُرِضَ عليه بأكثرَ من وجه:

الأول: أنَّ حَمْلَ الاستثناء على حال عُمْرِ الدنيا والبرزخ والموقف بعيدٌ؛ لأنَّ الاستثناءَ وقع عن الخلود في النار، ومن المعلوم أن الخلود في النار كيفيَّةٌ من كيفيَّات الحصول في النار، فقَبْلَ الحصول في النار امتنع حصولُ الخلود في النار، وإذا لم يحصل الخلود لم يحصل المستثنى منه، وامتنع حصول الاستثناء. ذكره الفخر الرازي[٧٨]، وتابعه ابن المظفر الرازي (ت ٦٣١هـ)[٧٩]، والشوكاني[٨٠].

الثاني: أنَّ هذا القولَ إنْ كان هذا سائغًا في آية (الأنعام) لأن التعبير فيها جاء بلفظ **(النَّارُ مَثْوَاكُمْ..)**، كما تقدَّمَ في كلام ابن عطيَّة، فإنَّه لا يسوغُ في آية (هود)؛ لأن سياقَ لفظِها هو: **﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾**، والمعنى الذي يقتضيهِ هذا التعبيرُ **(فَفِي النَّارِ)** هو: فهم مُسْتَقِرُّون في النار أي: بعدَ دخولِها لا قَبْلَه.

ولهذا قال الشوكاني: "إنَّ ظاهرَ الآية أنَّ الاستثناء بعد دخولهم النار، وبعد لُبْثِهم فيها مُدَّةً تتَّصِفُ بالخلود؛ لأن الخلودَ هو اللبث الطويل، كما تقرَّرَ في كتب اللغة، وهم في وقت المحاسَبة لم يكونوا قد دخلوا النار، والحملُ على الانقطاع خلافُ الظاهر"[٨١].

القولُ السادس: إنَّ المستثنى هو وقتُ كونِهم في الدنيا بغيرِ عَذاب.

نَسَبَ أبو حيانَ هذا القولَ إلى الحسن البصري، فقال: "وقال الحسن: (إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) مِنْ كَوْنِهِمْ فِي الدُّنْيَا بِغَيْرِ عَذَابٍ. وَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى الزَّمَانِ أَيْ: إِلَّا الزَّمَانَ الَّذِي كَانُوا فِيهِ فِي الدُّنْيَا بِغَيْرِ عَذَابٍ"(٨٢). ونَسَبَهُ الثعلبيُّ إلى ابن كيسان (ت٢٧٩هـ)، فقال: "وقال ابن كيسان: (إِلَّا ما شاءَ رَبُّكَ) من الفريقَيْنِ من تعميرهم في الدنيا قبل مصيرهم إلى الجنة والنار"(٨٣).

مناقشة هذا القول:

ناقَشَ هذا القولَ وردَّه ابن المظفر الرازي، فقال: "هذا أيضًا لا وجهَ له؛ لأنَّ الاستثناءَ إخراجُ الشيء ممَّا دخل فيه غيرُه، وتعميرُهم في الدنيا بعد مصيرهم إلى الجنة والنار قد مضى وانعدم، والمعدومُ خارج، وإخراجُ الخارج محال؛ لأنَّ الاستثناء إنما وقع بعد الخلود، والخلود إنما يكون بعد الدخول، وحينئذٍ يستحيلُ استثناءُ كونهم في الدنيا"(٨٤).

وردَّه أبو حيان أيضًا بما فَحْواهُ أنَّ الحديثَ في الآية الكريمة عن يوم القيامة، وشَرطُ الاستثناءِ والمُسْتَثَنَى الاتحادُ في الزمان؛ فكيفَ يَصِحُّ استثناءُ زمانٍ ماضٍ من زَمانٍ مُسْتَقْبَل، اللهُمَّ إلا إذا كانَ الاستثناءُ منقَطِعًا، فإنَّه يسُوغُ، كقولِه تعالى: ﴿**لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى**﴾[الدخان: ٥٦]، أي: لكنّ المَوْتَةَ الأولى في الدنيا؛ فإنَّهم ذاقُوها(٨٥).

القولُ السابع: إنَّ المستثنى هو خُصوصُ الكفَّار.

ذكرَ هذا القولَ الطبريُّ في سياقِ ذكرِه للأقوال في الاستثناء في آية (هود)، فقال: "وقال آخَرون: عَنَى بذلك أهلَ النار وكُلَّ مَنْ دَخَلَها"، ثم نَقَلَ عن ابن عباس –رضيَ اللهُ عنهما– قولَه: "(**خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ**): لا يموتون، ولا هم منها يخرجون ما دامت السموات والأرض، (إلا ما شاءَ ربُّك)، قال: استثناءُ الله؛ قال: يأمُرُ النارَ أن تأكُلَهُم"(٨٦). ونَسَبَ الماورديُّ إلى ابن عباس –رضي الله عنهما– أنَّه قال: "(إلا ما شاءَ ربُّك) مِنْ كل مَنْ دَخَلَ النار من موحد ومشرك أن يخرجه منها إذا شاء"(٨٧).

وفَسَّرَهُ القرطبيُّ بقوله: "وهو أن يأمرَ النار فتأكلَهم وتُفْنِيَهُم، ثم يُجَدَّدُ خَلْقُهُم. قلتُ: وهذا القولُ خاصٌّ بالكافر، والاستثناءُ له في الأكل، وتجديد الخلق"(٨٨).

مناقشة هذا القول:

ناقشَ هذا القولَ وردَّه ابنُ المظفر الرازي، فقال: "هذا أيضًا يُشْعِرُ بفَناءِ أهل النار، وفَناءِ عذابهم"(٨٩).

وأمَّا الشوكاني، فقد ردَّهُ بقوله: "ويُجابُ عن هذا بأنه إخراجٌ لهذا الاستثناء عن هذه الآية إلى شيء آخر لم تدلَّ عليه الآية، وهو عدمُ الموت والحياة"(٩٠).

ولكن يُتَعَقَّبُ على ردِّ الشوكانيِّ هذا بأن الموت قَطْعٌ للخلود، فيصحُّ الاستثناءُ من الخلود الوارد في الآية.

وقريبٌ من هذا القولِ القولُ بأنَّ المستثنى هو: فَتْرَةُ فَناء النار، والاستدلالُ عليه بمثل أثر ابن مسعود ﷺ كما نقلَهُ الطبري: "لَيَأْتِيَنَّ على جَهنَّم زمانٌ تُخْفِقُ أبوابُها، ليس فيها أحد، وذلك بعدَ ما يلبثون فيها أحقابًا"(٩١). ونَقَلَ عن الشعبي أيضًا أنَّه قال: "جَهَنَّمُ أسرَعُ الدارَيْنِ عِمرانًا وأسرعُهما خَرابًا"(٩٢).

وعَلَّقَ ابنُ عطية على مثل هذه الآثار بقوله: "وهذا قول مُخْتَلٌّ، والذي رُوِيَ ونُقِلَ عن ابن مسعود وغيره إنما هو الدَّرْكُ الأعلى المُخْتَصُّ بعُصاة المؤمنين، وهو الذي يسمَّى (جَهَنَّم)، وسُمِّيَ الكلُّ به تجوُّزًا"(٩٣). ووافقه أبو حيان (٩٤).

وردَّه السمين الحلبي بقوله: "وهذا مردودٌ بظواهر الكتابِ والسنة، وما ذكرتُهُ عن ابن مسعود فتأويلُه أنَّ (جَهَنَّم) هي الدَّرْكُ

الأَعْلى، وهي تَخْلو من العُصاة المؤمنين، هذا على تقديرِ صحَّةِ ما نُقِل عن ابن مسعود"[٩٥].

القولُ الثامن: التوَقُّفُ في دلالة هذا الاستثناء ووَكْلُ العلمِ إلى الله.

قال الطبري: "وقال آخرون: أخبرنا الله بمشيئته لأهل الجنة، فعرَّفَنا معنى ثُنْياهُ بقوله: ﴿**عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾، أنها في الزيادة على مقدار مدَّة السموات والأرض. قال: ولم يُخْبِرْنا بمشيئتِه في أهل النار. وجائزٌ أنْ تكون مشيئتُه في الزيادة، وجائزٌ أن تكون في النقصان"[٩٦]. ورواه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم (ت ١٨٢هـ)[٩٧].

وذكر ابن أبي حاتم عن أبي نَضْرَةَ (المنذر بن مالك بن قطعة العبدي ت١٠٨هـ) أنَّه قال:" يَنْتَهِي الْقُرْآنُ كُلُّهُ إِلَى هَذِهِ الآيَةِ: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يريد**﴾"[٩٨]. ونَقَلَ بسَنَدِه عن قتادة قولَه: "﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ * خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾: اللَّهُ أَعْلَمُ بِتَثْنِيَتِهِ [أي: استثنائِه] عَلَى مَا وَقَعَتْ بِهِ"[٩٩].

ورجَّحَهُ الإيجيُّ بقوله: "والأحسنُ عندي في الاستثنائينِ قولُ قتادة: (واللهُ أعلمُ بثُنْياهُ)، اعترَفَ ﷺ بالعَجْزِ عن الفَهْمِ، وأحال العِلْمَ على الله تعالى"[١٠٠].

القولُ التاسع: إنَّ المستثنَى أنواعٌ من العذاب.

ذكر الزجَّاج قولًا في هذا الاستثناء، وهو أنه وَقَعَ على أنَّ لهم فيها زفيرًا وشهيقًا، إلا ما شاءَ ربُّكَ من أنواع العذاب التي لم تُذكَر[١٠١]. ونَسَبَهُ الماوردي إلى ابن الأنباري (ت ٣٢٧هـ)[١٠٢].

وقدَّمَهُ الزمخشريُّ في آية (الأنعام)، فقال: "﴿**إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ**﴾[الأنعام: ١٢٨]، إلا الأوقاتَ التي يُنْقَلُونَ فيها من عذاب النّار إلى عذاب الزمهرير ... أو يكونُ من قول الموتور [أي: المظلوم] الذي ظَفِرَ بواتِرِه، ولم يَزَلْ يُحرقُ عليه أنيابَه، وقد طَلَبَ إليه أنْ يُنَفِّسَ عن خِناقه: (أَهْلَكَنِي اللهُ إنْ نَفَّسْتُ عنكَ إلا إذا شِئْتُ)، وقد عَلِمَ أنه لا يشاءُ إلا التَشَفِّيَ منه بأقصى ما يَقْدِرُ عليه من التعنيف والتشديد، فيكونُ قولُه: (إلا إذا شِئْتُ)، من أشدِّ الوعيد، مع تهكُّمٍ بالمُوْعَدِ؛ لخروجه في صورة الاستثناء الذي فيه إطماع"[١٠٣].

وقال عندَ آيَتَيْ (هود): "فإنْ قلتَ: فما معنى الاستثناء؟ قلتُ: هو استثناءٌ من الخلود في عذاب النار، ومن الخلود في نعيم الجنة؛ وذلك أنَّ أهل النار لا يُخَلَّدون في عذاب النار وحدَه، بل يُعَذَّبونَ بالزمهرير، وبأنواع من العذاب سوى عذاب النار، وبما هو أغلَظُ منها كلِّها، وهو سخط الله عليهم وخسؤه لهم وإهانته إياهم. وكذلك أهل الجنة، لهم سوى الجنة ما هو أكبرُ منها وأجلُّ موقعًا منهم، وهو رِضوانُ الله، كما قال: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها وَمَساكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوانٌ مِنَ اللَّهِ أَكبَرُ**﴾[التوبة: ٧٢]، ولهم ما يَتَفَضَّلُ اللهُ به عليهم سوى ثوابِ الجنة، مما لا يَعْرِفُ كُنْهَهُ إلا هو، فهو المرادُ بالاستثناء"[١٠٤]. واختاره البيضاوي (ت ٦٩١هـ)[١٠٥] والنسفي (ت ٧١٠هـ)[١٠٦].

مناقشة هذا القول:

نوقِشَ هذا القولُ، واعتُرِضَ عليه من وجوه:

الأول: أنَّه لو صَحَّ هذا القولُ لوجبَ أنْ لا يحصُلَ العذابُ بالزمهرير إلا بعد انقضاء مُدَّة السموات والأرض، والأخبارُ الصحيحة دلَّتْ على أنَّ النقل من النار إلى الزمهرير وبالعكس يحصُلُ في كل يوم مرارًا. ذكرَه الفخر الرازي[١٠٧].

الثاني: أنَّ أنواعَ العذاب شيءٌ زائدٌ على نفس الخلود، ولا يجوزُ استثناءُ الأكثر من الأقل، كما لا يجوزُ: (جاءني عشرةٌ إلا عشرين). ذكره ابن المظفر الرازي(١٠٨).

ولكِنْ يُمْكِنُ أنْ يُتَعَقَّبَ ردُّ ابنِ المظفر هذا بأنَّ المرادَ بالاستثناء الكَوْنُ في الزمهرير الخارج عن معنى الخلود في النار.

الثالث: أنَّ اسمَ النار غَلَبَ على دار العقاب؛ لقوله تعالى: ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ* رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٩١-١٩٢]، ولو لم يكن اسمُ النار مشتملًا على أنواع العذاب، كالنار والمُهْل والضَّريع والسلاسِل والزمهرير، لكان طلبُ الوقاية عنها مطلقًا لا يُغْنِي عن المذكورات، ولأنَّه مِنْ إطلاق اسم (النار) في عُرف الشرع لا يُتَبادَرُ إلا دارُ العقاب، كما أنه من اسم (الجَنَّة) لا يُفْهَمُ إلا دارُ الثواب(١٠٩).

الرابع: أنَّ الذَّوْقَ السليم والطَّبْعَ المستقيم يأبَى أنْ يُقال: إن الذين سُعِدُوا ففي الجنة خالدين فيها إلا أنْ يُنْقَلُوا إلى رضوان الله! ورِضوانُ الله أيضًا كائنٌ في الجنة(١١٠).

وقريب من هذا القولِ القولُ بأنَّ المستثنى هو: زيادةُ العذاب، على معنى: إلا ما شاءَ ربك مما يزيدهم من العذاب، ذكره الزجاج(١١١). ويُرَدُّ عليه بمثل ما رُدَّ على هذا القول التاسع.

القول العاشرُ: إنَّ هذا الاستثناءَ منسوخ.

أخرج ابنُ أبي حاتم بسنده عَنِ السُّدِّيِّ، قال: "﴿**إلا مَا شَاءَ رَبُّكَ**﴾ فإنَّ هذه الآيةَ يومَ نزلت كانوا يَطْمَعُونَ في الخروج، فَنَسَخَها قَوْلُهُ: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا**﴾[النساء: ١٦٩]"(١١٢).

وقال السيوطي: "وأخرجَ أبو الشيخ عن السُّدِّيِّ في قوله: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا**﴾ قال: فجاءَ بعد ذلك من مشيئة الله، فَنَسَخَها، فأنزلَ اللهُ بالمدينة: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا**﴾[النساء: ١٦٨] إلى آخر الآية، فذهبَ الرجاءُ لأهل النار أنْ يَخْرُجُوا منها، وأوجبَ لهم خلودَ الأبد. وقولُه: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا**﴾ الآية قال: فجاءَ بعد ذلك من مشيئةِ الله ما نَسَخَها، فأنزل بالمدينة: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ**﴾[النساء: ٥٧] إلى قوله: ﴿**ظِلًّا ظَلِيلًا**﴾، فأوجبَ لهم خُلودَ الأبد"(١١٣).

مناقَشة هذا القول:

يُناقَشُ هذا القولُ ويُعْتَرَضُ عليه بأنَّ هذه الآيات أخبار، والأخبارُ لا يدخلُها النَّسْخ، كما هو مُقَرَّرٌ في أصول الفقه. ولا يُمْكِنُ حَمْلُ لفظِ (النسخ) في هذا الأثرِ على استعمالِ المتقدِّمين، وهو أنْ يُرادَ به البيانُ؛ لأنَّه ظاهرٌ فيه التصريحُ بتراخي الزمان بينَ الآيَة الناسخة والآية المنسوخة، فهو يقول: (... فجاءَ بعدَ ذلكَ من مشيئة الله... فأنزلَ بالمدينة).

القولُ الحادي عشر: إنَّ الاستثناءَ من بابِ تعليمِ العبادِ الأدبَ.

قال ابن عطية: "وأما قولُه: ﴿**إِلَّا ما شاءَ رَبُّكَ**﴾ فقيل فيه: إنَّ ذلك على طريق الاستثناء الذي نَدَبَ الشرعُ إلى استعماله في كلِّ كلام، فهو على نحو قوله: ﴿**لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شاءَ اللَّهُ آمِنِينَ**﴾[الفتح: ٢٧] استثناءٌ في واجب، وهذا الاستثناءُ في حُكْمِ الشَّرْط، كأنه قال: إنْ شاءَ الله، فليس يُحتاجُ إلى أنْ يُوصَفَ بمتَّصِل ولا بمنقطِع، ويُؤَيِّدُ هذا قولُه: ﴿**عَطاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾"(١١٤). وذكره ابن جزي أيضًا(١١٥).

وهو قولُ أبي عبيد القاسم بن سلَّام، والفراء؛ كما قال القرطبي: "عن أبي عبيد قال: تقدَّمَت عزيمةُ المشيئة من الله تعالى في خلود الفريقَيْن في الدارَيْن؛ فَوَقَعَ لفظُ الاستثناء، والعَزيمةُ قد تقدَّمَت في الخلود، قال: وهذا مِثْلُ قولِه تعالى:

﴿**لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شاءَ اللَّهُ آمِنِينَ**﴾[الفتح: ٢٧]، وقد عَلِمَ أنَّهم يدخُلونَه حَتْمًا، فلم يُوجِبِ الاستثناءُ في الموضِعَيْنِ خِيارًا؛ إذ المشيئةُ قد تقدَّمَتْهُ بالعزيمة في الخلود في الدارين، والدخول في المسجد الحرام. ونحوُه عن الفراء"[١١٦].

مناقَشة هذا القول:

ناقشَ هذا القولَ وردَّهُ الشوكانيُّ بقوله: "ويُجابُ عنه بأنه خروجٌ عن الظاهر، والتشريعُ الواردُ في التقييد بالمشيئة هو بابٌ آخر بلفظٍ آخر لمعنى آخر"[١١٧].

ومعنى قول الشوكاني هذا أنَّ الأصلَ في الاستثناء أنْ يُحْمَلَ على بابه، ويُفَسَّرَ بما يقتضيهِ من الدلالة. وأمَّا ما نَدَبَ إليه الشرعُ من الأدب في الأمور المستقبَلَة بأنْ يُذْكَرَ فيها الاستثناءُ بمشيئةِ المولى –سبحانَه–، فإنَّ هذا أمرٌ تشريعيٌّ لا صِلَةَ له بموضوعِ الآيَتَيْنِ في سورة (هود)؛ فإنهما تتحدَّثانِ عن شأنٍ من شؤونِ يوم القيامة، وفِعْلٍ من أفعالِه –سبحانَه–. ثم إنَّ هناكَ فَرْقًا بينَ (استثناءِ المشيئة) الذي نُدِبَ إليه العباد، والاستثناءِ الواردِ في هاتَيْنِ الآيَتَيْن؛ فالأولُ لفظُه: (إنْ شاءَ الله)، والثاني لفظُه: (إلا ما شاءَ ربُّك)، وهذا الفَرْقُ بينَ اللَّفْظَيْنِ يُوجِبُ الفَرْقَ بينَ المَعْنَيَيْنِ.

<u>القولُ الثاني عشر: إنَّ الاستثناءَ لِمَنْ يُؤْمِنُ من الكفَّار ولِمَنْ يَكْفُرُ من المؤمنين.</u>

نُسِبَ هذا القولُ لابن عباس –رضي الله عنهما–[١١٨] ولعطاء[١١٩] قال الواحدي: "وقولُه تعالى: ﴿**إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ**﴾ قال ابن عباس: (استثنى اللهُ قومًا قد سَبَقَ في عِلْمِهِ أنهم يُسْلِمُون ويُصَدِّقُون النبيَّ ﷺ وما جاء به)، وعلى هذا القول يجب أنْ يكونَ (ما) بمعنى (مَنْ)"[١٢٠].

قال ابن عطية: "ولما كان هؤلاء صِنفًا ساغَتْ في العبارة عنهم (ما)"[١٢١]. وقال في آية (الأنعام): "وتَقَعُ (ما) على صفةِ مَنْ يعقِل، ويؤيد هذا التأويلَ اتصالُ قوله: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ**﴾[الأنعام: ١٢٨] أي: بِمَنْ يُمْكِنُ أنْ يُؤْمِنَ منهم، و(حَكِيمٌ عَلِيمٌ) صفتانِ مناسبتانِ لهذه الآية؛ لأنَّ تخليدَ هؤلاء الكَفَرَةِ في النار فِعْلٌ صادِرٌ عن حُكْمٍ وعِلْمٍ بمواقع الأشياء"[١٢٢].

وعلَّقَ عليه أبو حيان بقولِه: "وَهُوَ تَأْوِيلٌ حَسَنٌ"[١٢٣]، وهو اختيار ابن المظفر الرازي [١٢٤] والنيسابوري [١٢٥].

مناقشةُ هذ القول:

نوقِشَ هذا القولُ واعتُرِضَ عليه بأكثرَ من وجه:

<u>الأول:</u> أنَّ هذا القولَ فيه خروجٌ عن الظاهر؛ لأنَّ الآيةَ حديثٌ عن الآخرة، وجُعِلَتْ بناءً على هذا القول حديثًا عن الدنيا، فالآخرةُ ليست مقامًا للإيمان ولا للكفر. قال أبو حيان: "وفي هذا القول بُعْدٌ؛ لأنَّ هذا خطابٌ للكفَّار يومَ القيامة، فكيفَ يصِحُّ الاستثناءُ فيمَنْ آمَنَ منهم في الدنيا؟ وشَرْطُ من أُخْرِجَ بالاستثناء اتِّحادُ زمانِه وزمانِ المُخْرَجِ منه"[١٢٦].

لكنَّه سَبَقَ أن استحسَنَه عندَ آية (الأنعام)[١٢٧]، كما ذكرنا، ولهذا تعقَّبَهُ السمينُ الحلبيُّ بذلك[١٢٨].

<u>الثاني:</u> أنَّ هذا التأويلَ يقتضي جعل (ما) بمعنى (مَنْ)، قال الآلوسي: "ولا يخفى أنَّ استعمال (ما) للعقلاء قليلٌ، فيبعُدُ ذلك، كما يبعُدُ شُمولُ ما تقدَّمَ للمُستثنَى"[١٢٩].

<u>القولُ الثالثَ عَشَرَ: إنَّ المستثنى الزُّمْرَةُ السّابِقَةُ إلى النار.</u>

قال ابن أبي زمنين (ت ٣٩٩هـ): "﴿**إِلا مَا شَاءَ رَبُّكَ**﴾ يَعْنِي: مَا سَبَقَهُمْ بِهِ الَّذِينَ دَخَلُوا قَبْلَهُمْ؛ قَالَ: ﴿**وَسِيقَ الَّذِينَ كفرُوا إِلَى جَهَنَّم زمرًا**﴾[الزمر: ٧١] قَالَ: زُمْرَةٌ تَدْخُلُ بَعْدَ الزُّمْرَةِ"[١٣٠].

مناقشة هذا القول:

نوقِشَ هذا القولُ واعتُرِضَ عليه بأنَّه خِلافُ ظاهر الآية؛ لأنَّ ظاهرَها يَقتضي العُموم، وباعتبارِ هذا العموم الشامل لجميعِ الكُفَّار، يكونُ لهم جميعًا حُكْمُ الدخول في وقتٍ واحد.

المبحث الثاني:
الأقوال في الاستثناء في آية: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا﴾ ومناقشتها.

قال الله تعالى: **﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾**[هود: ١٠٨]، وكما تَعَدَّدَتْ أقوالُ المفسرين في معنى الاستثناء **﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾** في الآية السابقة، فقد تعدَّدَتْ أيضًا في هذه الآية، وقد استقصينا هذه الأقوالَ أيضًا، وبَيَّنَّا ما في بعضِها من تداخُل، وذلك على النحو الآتي:

القولُ الأوَّل: إنَّ المستثْنَى أَهْلُ التوحيد الذين يدخلون النار قبل دخولِهم الجنَّة.

أخرج ابن أبي حاتم بسنده عن الضحَّاك بن مزاحم في قوله: (إلا ما شاءَ ربُّك) قال: "وهي أيضًا في الذين يُخْرَجون من النار فيُدْخَلون الجنَّة يقول: (خالدين في الجنة مادامت السماوات والأرض إلّا ما شاءَ ربُّك)، يقول: إلا ما مكثوا في النار حتى أُدْخِلوا الجنة"(١٣١). وأخرج أيضًا بسنده عن مقاتل بن حيان في قوله: **﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾** "وَقَعَ الاستثناءُ على من بَقِيَ في النار حتى يُخْرَجُوا منها"(١٣٢).

ورجَّحَهُ الطبري بعد أن ذكَرَ أقوالاً عدةً، فقال: "وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب، القولُ الذي ذكرتُه عن الضحَّاك، وهو: (وأما الذين سُعِدُوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاءَ ربُّك من قَدْرِ مُكْثِهم في النار، من لُدُنْ دَخلُوها إلى أن أُدخلوا الجنَّة). وتكونُ الآيةُ معناها الخُصوص؛ لأنَّ الأشهرَ من كلام العرب في (إلَّا) توجيهُها إلى معنى الاستثناء، وإخراجُ معنى ما بعدَها مما قبلَها، إلا أنْ يكونَ معها دَلالةٌ تدُلُّ على خلاف ذلك. ولا دلالة في الكلام –أعني في قوله: (إلا ما شاءَ ربُّك)– تدلُّ على أن معناها غيرُ معنى الاستثناءِ المفهوم في الكلام، فيُوَجَّهَ إليه"(١٣٣).

مناقشة هذا القول:

نوقِشَ هذا القولُ واعتُرِضَ عليه بمثلِ ما اعتُرِضَ على القولِ المقابِلِ له في آية (فأمَّا الذينَ شَقُوا)، والجوابُ عن هذه الاعتراضات كالجواب السابق الذي فصَّلناهُ عندَ القولِ (الأوَّل) في (المبحث الأول).

القولُ الثاني: إنَّ المستثنَى هو زيادةُ الخلود.

وهو قولٌ ذكرَه الطبريُّ فقال: "وقال آخرون: معنى ذلك: (إلا ما شاءَ ربُّكَ)، من الزيادة على قدر مُدَّة دوام السموات والأرض، قالوا: وذلك هو الخلود فيها أبدًا". ثم أخرَجَ بسندِه عن أبي سنان في قوله تعالى: **﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾** قال: "ومشيئتُه خلودُهم فيها، ثم أَتْبَعَها فقال: **﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾**"(١٣٤).

القولُ الثالث: إنَّ هذا استثناءٌ يَسْتثنيه وَلاَ يفعلُه.

قال ابن كثير: "معنى الاستثناء هاهنا: أنَّ دوامهم فيما هم فيه من النعيم، ليس أمرًا واجبًا بذاته، بل هو موكولٌ إلى

مشيئة الله تعالى، فله المنَّةُ عليهم دائمًا، ولهذا يُلْهَمُون التسبيح والتحميد كما يُلْهَمُون النَّفَس ... وعقَّبَ ذلك بقوله: ﴿**عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾ أي: غيرَ مقطوع...؛ لئلا يتوهم متوهِّم بعد ذكره المشيئةَ أنَّ ثَمَّ انقطاعًا، أو لَبْسًا، أو شيئًا، بل خَتَمَ له بالدوام وعدم الانقطاع. كما بَيَّنَ هنا أن عذاب أهل النار في النار دائمًا مردودٌ إلى مشيئته، وأنه بعدله وحكمته عذَّبهم؛ ولهذا قال: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾[هود: ١٠٧] كَمَا قَالَ: ﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾[الأنبياء: ٢٣]، وهنا طيّب القلوب وثبَّت المقصود بقوله: ﴿**عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾"[١٣٥].

مناقشة هذا القول:

نوقِشَ هذا القولُ واعتُرِضَ عليه بمثلِ ما اعتُرِضَ على القولِ المقابِلِ له في آية (فأمَّا الذينَ شَقُوا)، والجوابُ عن هذه الاعتراضات كالجواب السابق الذي فصَّلناهُ عندَ القولِ (الثالث) في (المبحث الأول).

القولُ الرابع: إنَّ المستثنَى أصحابُ الأعراف.

وهو قولٌ ذكرَهُ السمين الحلبيُّ في سياق حديثه عن الاستثناء في آية: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا ...**﴾، فقال: "وأمَّا في طرف أهلِ الجنة فيجوز أنْ يكونوا هم أو أصحابَ الأعراف؛ لأنهم لم يدخُلُوا الجَنَّةَ لأوَّلِ وهلة، ولا خُلِّدُوا فيها خُلُودَ مَنْ دَخَلها أوَّلًا"[١٣٦].

مناقشة هذا القول:

يُمْكِنُ أنْ يُناقَشَ هذا القولُ بأنَّه لا يتأتَّى حملُه إلا على الاستثناء الوارد في أهل الجنة، والواقعُ أنَّ الاستثناءَ وردَ في الآيَتَيْنِ بلفظٍ واحد، وأسلوبٍ واحد؛ فلا بدَّ أنْ يُحْمَلَ الاستثناءُ في الموضِعَيْنِ على معنًى واحدٍ متساوٍ أو مُتقابِل، ولا يستقيمُ التفريقُ في المعنى بينَهُما.

القولُ الخامس: إنَّ المستثنَى هو مُدَّةُ ما بين مبعثهم إلى مصيرهم في الجنة.

وهو قولٌ ذكرَهُ الطبريُّ بقوله: "وقالوا: جائزٌ فيه وجهٌ ثالث، وهو أنْ يكون استثنى من خلودهم في الجَنَّة احتباسَهم عنها ما بين الموت والبعث، وهو البرزخ، إلى أن يصيروا إلى الجنة، ثم هو خلود الأبد. يقول: فلم يُغَيَّبُوا عن الجنة إلا بقدر إقامتهم في البرْزَخ"[١٣٧].

مناقشة هذا القول:

نوقِشَ هذا القولُ واعتُرِضَ عليه بمثلِ ما اعتُرِضَ على القولِ المقابِلِ له في آية: ﴿**فأمَّا الذينَ شَقُوا**﴾، وقد فَصَّلْنا ذلكَ عندَ القولِ (الخامس) في (المبحث الأول).

القولُ السادس: إنَّ المستثنى وقت كونهم في الدنيا قبل دخول الجنة.

وهو قولٌ نَسَبَهُ الثعلبيُّ إلى ابن كيسان، فقال: "وقال ابنُ كيسان: **(إلَّا ما شاءَ رَبُّكَ)** من الفريقَيْنِ من تعميرهم في الدنيا قبلَ مصيرهم إلى الجنة والنار"[١٣٨].

وذكره الطبريُّ أيضًا، فقال: "جائزٌ أنْ يكون دوام السموات والأرض بمعنى الأبد، على ما تعرف العرب وتستعمل، وتستثني المشيئةَ من داومها؛ لأنَّ أهل الجنة وأهل النار قد كانوا في وقت من أوقاتِ دوام السموات والأرض في الدنيا، لا في الجنة، فكأنه قال: خالدين في الجنة، وخالدين في النار، دوامَ السماء والأرض، إلا ما شاء ربُّك من تعميرهم في الدنيا قبلَ ذلك"[١٣٩].

مناقشة هذا القول:

نوقِشَ هذا القولُ واعتُرِضَ عليه بمثلِ ما اعتُرِضَ على القولِ المقابِلِ له في آية: **﴿فأمَّا الذينَ شَقُوا﴾**، وقد فَصَّلْنا ذلكَ عندَ القولِ (السادس) في (المبحث الأول).

القولُ السابع: إنّ الاستثناءَ يَصِحُّ بِحَمْلِ (إلَّا) على معنى (الكاف).

وهو قولٌ ذكرَهُ بعضُ المفسرين، وهو أنَّ معنى (إلا ما شاءَ ربُّك): كما شاءَ ربُّك، ومَثَّلُوا له بقولِه تعالى: **﴿وَلا تَنْكِحُوا ما نَكَحَ آباؤُكُمْ مِنَ النِّساءِ إِلَّا ما قَدْ سَلَفَ﴾**[النساء: ٢٢]، قالُوا: معناهُ: كما سَلَف(١٤٠).

مناقشة هذا القول:

نوقِشَ هذا القولُ واعتُرِضَ عليه بأنَّ حَمْلَ كلمةِ (إلا) على (الكاف) أيضًا مُخالَفَةٌ للظاهر وعدولٌ عنه، وقد ردَّ الشوكانيُّ حملَ (إلا) على (الواو) أو (الكاف) بأنَّه إخراجٌ لحرف الاستثناء عن معناه إلى معنى يخالِفُه ويناقِضُه بغير دليل(١٤١).

القولُ الثامن: إنَّ المستثنَى أنواعٌ من النَّعيم.

قال الزجاج: "وكذلك لأهل الجنة نعيمُ ما ذُكر ولهم ما لم يُذْكَرْ ممَّا شاءَ ربُّكَ، ويدلُّ عليه –واللَّه أعلم– **{عَطاءً غَيرَ مَجْذُوذٍ}** أي غيرَ مقطوع"(١٤٢).

وهو أيضًا اختيارُ الزمخشري الذي قال: "وكذلك أهلُ الجنة لهم سوى الجنة ما هو أكبرُ منها وأجلُّ موقعًا منهم، وهو رضوانُ الله، كما قال: **﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِناتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها وَمَساكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾**[التوبة: ٧٢] ولهم ما يتفضل الله به عليهم سوى ثواب الجنة مما لا يعرف كنهه إلا هو، فهو المراد بالاستثناء. والدليل عليه قوله: **﴿عَطاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾**"(١٤٣).

وقريبٌ من هذا القولِ القولُ بأنَّ المستثنَى الدرجاتُ الرفيعةُ التي لا يعلمها إلا الله، وقد ذكرَهُ الفخرُ الرازي، فقال: "الاستثناءُ في باب السعداء يجب حملُه على أحد الوجوه المذكورة فيما تقدَّم، وهاهنا وجهٌ آخر وهو أنه ربما اتفق لبعضهم أن يُرْفَعَ من الجنة إلى العرش، وإلى المنازل الرفيعة التي لا يعلمها إلا اللهُ تعالى"(١٤٤).

مناقشة هذا القول:

نوقِشَ هذا القولُ واعتُرِضَ عليه بمثلِ ما اعتُرِضَ على القولِ المقابِلِ له في آية (فأمَّا الذينَ شَقُوا)، وقد فَصَّلْنا ذلكَ عندَ القولِ (التاسع) في (المبحث الأول).

المبحث الثالث:
الترجيح بين هذه الأقوال.

بعد أن استعرضنا أقوالَ المفسرين في الاستثناء في آيَتَيْ (هود)، نخلُصُ إلى تبيانِ ما نراهُ أقربَ إلى القَبول والرُّجْحان، وقد تكشَّفَ لنا من خلال دراسة تلكَ الأقوال المختلفة أنَّ هناكَ أكثرَ من قولٍ يُمْكِنُ قبولُه وترجيحُه في تفسير (إلا ما شاءَ ربُّكَ) في الآيتَيْنِ الكريمَتَيْنِ. ونوردُ فيما يأتي الأقوالَ التي نراها محتَمِلَةً للرُّجحان:

أوَّلًا: أنَّ هذا استثناءٌ يَسْتثنيهِ وَلاَ يفعلُه.

وهذا القولُ له حظُّه الموفورُ من القَبول، وقدرُه المعقولُ من الرجحان، ولذلك ذهبَ إليه فريقٌ من المفسرينَ قديمًا وحديثًا،

كما تقدَّمَ معنا في (المبحث الأول)، ومن هؤلاءِ أبو السعود الذي مالَ إلى هذا القول وقدَّمَه، فقال: "﴿إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ﴾ استثناءٌ من الخلود على طريقة قوله تعالى: ﴿لاَ يَذُوقُونَ فِيهَا الموت إِلاَّ الموتة الأولى﴾[الدخان: ٥٦]، وقولِه: ﴿وَلاَ تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ آباؤكم مّنَ النساء إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ﴾[النساء: ٢٢]، وقولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾[الأعراف: ٤٠] غير أنَّ استحالةَ الأمورِ المذكورةِ معلومةٌ بحكم العقلِ، واستحالةَ تعلّق المشيئةِ بعدم الخلودِ معلومةٌ بحكم النقل يعني: أنهم مستقرّون في النار في جميع الأزمنةِ إلا في زمان مشيئةِ الله تعالى لعدم قرارِهم فيها؛ وإذ لا إمكان لتلك المشيئةِ ولا لزمانها بحكم النصوصِ القاطعة الموجِبةِ للخلود، فلا إمكانَ لانتهاء مدَّةِ قرارِهم فيها، ولدفع ما عسى يُتوهَّمُ من كون استحالةِ تعلُّق مشيئة الله تعالى بعدم الخلود بطريق الوجوبِ على الله تعالى قال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لّمَا يُرِيدُ﴾ يعني: أنه في تخليد الأشقياءِ في النار بحيث يستحيل وقوعُ خلافِهِ فَعَّالٌ بموجِب إرادته، قاضٍ بمقتضى مشيئتِه، الجارية على سَنَنِ حكمتِه، الداعيةِ إلى ترتيب الأَجْزِيَةِ على أفعال العبادِ"(١٤٥).

ومالَ إلى ترجيحِ هذا القول أيضًا ابنُ المظفر الرازي، الذي قال: "والأشبَهُ أن يكون هذا استثناءً غيرَ واقع؛ بل عادةُ العرب أن يستثنوا في الكلام تأدُّبًا، ولم يَقْصِدُوا به حقيقةَ الإخراج. والله أعلم"(١٤٦).

ورجَّحَهُ أيضًا البقاعيُّ بقوله: "وقد جرى الناسُ في هذا الاستثناء على ظاهره، ثم أطالوا الاختلافَ في تعيين المدَّة المستثناة، والذي ظَهَرَ لي –والله أعلم– أنه لما تكرَّرَ الجزم بالخلود في الدارين، وأنَّ الشرك لا يُغْفَرُ، والإيمانَ مُوجِبٌ للجنَّة، فكان ربَّما ظُنَّ أنه لا يُمْكِنُ غيرُ ذلك كما ظَنَّهُ المعتزلة، لا سيِّما إذا تُؤمِّلُ القطعُ في مثل قوله: ﴿إِنَّ اللَّـهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾[النساء: ٤٨] مع تقييد غيره بالمشيئة في قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[النساء: ٤٨] جاءَ هذا الاستثناءُ مُعْلِمًا أنَّ الأمرَ فيه إلى الله تعالى كغيره من الأمور، له أن يفعل في كلِّها ما يشاء، وإنْ جَزَمَ القولَ فيه، لكنه لا يقعُ غيرُ ما أَخْبَرَ به، وهذا كما تقول: (اسكُنْ هذه الدارَ عُمْرَكَ إلاّ ما شاءَ زيدٌ)، وقد لا يشاءُ زيدٌ شيئًا. فكما أنَّ التعليق بدوام السماوات والأرض غيرُ مرادِ الظاهر، كذلك الاستثناءُ؛ لا يشاءُ اللهُ قَطْعَ الخلود لأحدٍ من الفريقَيْنِ، وسَوْقُهُ هكذا أدَلُّ على القدرة، وأعظمُ في تقليد المِنَّة"(١٤٧).

وقال الآلوسي: "والأوجَهُ أن يقال: إنَّ الاستثناءَ في الموضعَيْنِ مبنيٌّ على الفرض والتقدير؛ فمعنى (إلا ما شاءَ ربُّكَ) أي: لو فُرِضَ أنَّ اللّه تعالى شاءَ إخراجَهم من النار أو الجنة في زمان، لكان مستثنًى من مُدَّة خلودهم، لكنَّ ذلك لا يقع؛ لدلالة القواطع على عدم وقوعه... ولعلَّ النكتةَ في هذا الاستثناء على ما قيل إرشادُ العباد إلى تفويض الأمور إليه جلَّ شأنُه، وإعلامُهم بأنها منوطة بمشيئته –جلَّ وعلا–، يفعلُ ما يشاء، ويحكُمُ ما يريد، لا حقَّ لأحد عليه، ولا يَجِبُ عليه شيء، كما قال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ﴾[هود: ١٠٧]"(١٤٨).

وقال القاسمي: "فإن قلتَ: ما معنى الاستثناء بالمشيئة، وقد ثبتَ خلودُ أهل الدارَيْن فيهما من غير استثناء؟ فالجواب: ما قدَّمناه في قوله تعالى: ﴿قُلْ لا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلا ضَرًّا إِلَّا ما شاءَ اللَّـهُ﴾[الأعراف: ١٨٨]، يعني أنَّ الاستثناء بالمشيئة قد استُعْمِلَ في أسلوب القرآن، للدلالة على الثبوت والاستمرار. والنكتةُ في الاستثناء بيانُ أنَّ هذه الأمورَ الثابتة الدائمة إنما كانت كذلك بمشيئة الله تعالى، لا بطبيعتها في نفسها، ولو شاء تعالى أنْ يُغَيِّرَها لفَعَلَ"(١٤٩).

وقد جعلَ ابنُ عاشور هذا الوجهَ في تأويل الاستثناء من باب (الكِناية)، وتأكيدِ الشيء بما يُشْبِهُ ضِدَّه، فقالَ عند آية (الأنعام): ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّـهُ﴾[الأنعام: ١٢٨]: "وإذا جُعِلَ قولُه: (خالدين) من جملة المَقُول في الحشر، كان تأويلُ الآية: أنَّ الاستثناءَ لا يُقْصَدُ به إخراجُ أوقاتٍ ولا حالةٍ، وإنما هو كِناية، يُقْصَدُ منه أنَّ هذا الخلودَ قَدَّرَهُ اللهُ

تعالى، مختارًا لا مُكْرِهَ له عليه، إظهارًا لتمام القدرة ومحض الإرادة، كأنه يقول: لو شِئْتُ لأبطلْتُ ذلك. وقد يُعْضَدُ هذا بأنَّ الله ذكرَ نظيرَه في نعيم أهل الجنَّة في قوله: **﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ * خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ * وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾**[هود: ١٠٦-١٠٨]، فانظر كيف عَقَّبَ قوله: **﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾** في عقاب أهل الشقاوة بقوله: **﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾**، وكيف عَقَّبَ قوله: **﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾** في نعيم أهل السعادة بقوله: **﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾**، فأَبْطَلَ ظاهرَ الاستثناء بقوله: **﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾**، فهذا معنى الكناية بالاستثناء، ثم المصيرُ بعد ذلك إلى الأدلَّةِ الدالَّةِ على أنَّ خلودَ المشركين غيرُ مخصوص بزمن ولا بحال. ويكون هذا الاستثناءُ من تأكيد الشيء بما يُشْبِه ضِدَّه"[١٥٠].

ولكنَّ ابنَ عاشور عند تفسير آيَتَيْ (هود) جَوَّزَ أكثرَ من وجهٍ، فقال: "وقد تَكَرَّرَ هذا الاستثناءُ في الآيَتَيْنِ مَرَّتَيْن؛ فأمَّا الأوَّلُ منهما: فالمقصودُ أنَّ أهلَ النار مراتِبُ في طُولِ المُدَّة، فمنهم مَنْ يُعَذَّبُ ثم يُعْفَى عنه، مثلُ أهلِ المعاصي من المُوَحِّدين... وأمَّا الاستثناءُ الثاني الواقعُ في جانِبِ (الذينَ سُعِدُوا): فيَحْتَمِلُ مَعنَيَيْن: أحدُهما: أنْ يُرادَ: إلا ما شاءَ ربُّكَ في أوَّلِ أَزمنةِ القيامة، وهي المدَّةُ التي يدخُلُ فيها عُصاةُ المؤمنين غيرُ التائبينَ في العذاب إلى أنْ يعفُوَ اللهُ عنهم... ويحتَمِلُ أنْ يُقْصَدَ منه التحذيرُ من تَوَهُّمِ استحقاقِ أحدٍ ذلكَ النعيمَ حَقًّا على الله، بل هو مَظْهَرٌ من مظاهِرِ الفضل والرحمة"[١٥١].

<u>ثانيًا: إنَّ المُسْتَثْنَى في الآيَتَيْنِ هم أهلُ التوحيد.</u>

وهذا القولُ أيضًا له وَجْهُه من الرُّجحان؛ فإنَّ المستقرَّ في عقيدة أهل السنة والجماعة أنَّ أهلَ الكبائر من المُوَحِّدينَ لا يُخَلَّدونَ في النار، بل يخرجونَ بتوحيدِهم ولو بعدَ حين، ولذلك يصحُّ أنْ يكونَ الاستثناءُ هنا لأهلِ الذنوبِ من المسلمينَ في النار، حتى تَلْحَقَهُم رحمةُ الله تعالى، وشفاعةُ رسولِه ﷺ، فيُخْرَجُوا منها إلى الجنَّة. فكأنَّه -سبحانَه- قال: خالدينَ في النار ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاءَ ربُّكَ من إخراجِ المُذْنِبينَ من المسلمين إلى الجنَّة، وخالدينَ في الجنة ما دامَت السماواتُ والأرض إلا ما شاءَ ربُّكَ من إدخالِ المُذْنِبينَ النارَ مُدَّةً من المُدَد، ثم يصيرونَ إلى الجنَّة[١٥٢].

قال الشوكاني: "وأيُّ مانعٍ من حَمْلِ الاستثناء على هذا الذي جاءت به الأدلَّةُ الصحيحةُ الكثيرةُ، كما ذَهَبَ إلى ذلك وقال به جمهورُ العلماء من السلف والخلف؟ ... وأيُّ مانعٍ من حمل الاستثناء في الموضعَيْنِ على العُصاة من هذه الأُمَّة؟ فالاستثناء الأوَّلُ يحمل على معنى: إلا ما شاءَ ربُّكَ من خروج العُصاة من هذه الأُمَّةِ من النار، والاستثناءُ الثاني يُحْمَلُ على معنى: إلا ما شاءَ ربُّكَ من عدم خلودهم في الجنة كما يُخْلَدُ غيرهم؛ وذلك لتأخُّرِ خلودهم إليها مقدارَ المدَّةِ التي لَبِثُوا فيها في النار"[١٥٣].

<u>ثالثًا: التوقُّفُ في دلالة هذا الاستثناء وَوَكْلُ العِلْمِ إلى الله تعالى.</u>

وهذا قولٌ منسوبٌ إلى قتادة -رحمه الله-، الذي قال: "اللهُ أعلَمُ بتثنِيَتِه [أي: استثنائِه] على ما وَقَعَتْ به"[١٥٤].

وقد ارتضَى هذا القولَ الإيجيُّ، وأثنَى على مَنْ نُسِبَ إليه، فقال: "والأحسنُ عندي في الاستثنائينِ قولُ قتادة: (واللهُ أعلمُ بثُنْياهُ)، اعترَفَ ﷺ بالعَجْزِ عن الفَهْم، وأحال العِلْمَ على الله تعالى"[١٥٥].

وقد اتَّجَهَ هذا الاتجاهَ أيضًا صاحبُ (تفسير المنار)، فقال عند آية (الأنعام): **﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾**[الأنعام: ١٢٨]: "والخلودُ: المُكْثُ الثابتُ الطويل غيرُ المؤقَّت، كمُكْث أهل الوطن في بيوتهم المملوكة لهم فيه، أي: تَثْوُون فيها ثَواء خلود أو مُقَدِّرين الخلود موطِّنين أنفسَكم عليه، إلا ما شاء الله تعالى مما يخالفُ ذلك؛ فكلُّ

شيء بمشيئته، وهذا الجزاءُ يقع باختياره؛ فهو مُقَيَّدٌ بها، فإن شاء أن يرفعه كلَّه أو بعضَه عنكم أو عن بعضكم فَعَلَ؛ لأنَّ مشيئته نافذة في كل شيء تتعلَّقَ به قدرتُه الكاملة، وسلطانُه الأعلى. ولكن هل يشاءُ شيئًا من ذلك أم لا؟ ذلك مما يعلَمُهُ هو -سبحانَه- حَقَّ العلم وحدَه، ولا يعلَمُه غيرُه إلا بإعلامه. وإنما تتعلَّقُ الإرادةُ بما يقتضيه العلمُ والحكمة، وقد بَيَّنَ ذلك بقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ أي: حكيمٌ فيما تتعلق به مشيئتُه من جزائهم المنصوص عليه في كتابه، عليمٌ بما يستحِقُّه كلٌّ من الفريقين. وفي هذا الاستثناء مدلولُه وتأويلُه وغايتُه، والبشرُ لا يحيطونَ بشيء من علمِه إلا بما شاء. وإنما تكلَّمَ من تكلَّمَ في الاستثناء هنا وفي سورة (هود) بالتأوُّل للآيات الواردة في الجزاء والجمع بينها؛ للجزم بأنَّ الاختلاف والتعارض في كتاب الله تعالى مُحال. وكذا يُتَأَوَّلُ ما وَرَدَ في الأحاديث المُبَيِّنَة لما أنزله تعالى، ومنها أحاديثُ سَبْقِ الرحمة وغَلَبِها على الغضب، وسعتِها لكل شيء، وعمومِها. أما ما ورد في التفسير المأثور في الاستثناء هنا فيُؤَيِّدُ ما جَرَيْنا عليه من تفويض الأمر فيه إلى الله تعالى، وعدمِ الحُكْمِ على مشيئتِه في هذا الأمر الغَيْبِيِّ"[١٥٦].

الخاتمة.

في ختامِ هذا التَّطواف الرائقِ الجميل في رحاب التفسير، ورياض المفسِّرين، وتدبُّرِ الكتاب العزيز في آيَتَيْنِ منه جَليلَتَيْنِ، يخلُصُ الباحثانِ إلى تسجيلِ أهمِّ النتائج التي تمَّ التوصُّلُ إليها:

١- وجدَ الباحثانِ من كُتُبِ التفسير عمومًا عنايةً فائقةً بتبيانِ معنى الاستثناء في آيَتَيْ (هود)، من خلال سَرْدِ الآراءِ المتعدِّدة، وإنْ كانَ بعضُ المفسِّرينَ أكثرَ استيعابًا للأقوال الواردة من غيره.

٢- لم يُعْنَ كثيرٌ من المفسِّرينَ بالترجيح بينَ هذه الأقوال، بل اكتَفَى أغلبُهم بعَرضِها، أو نَقْلِ ترجيحِ غيره. ولكنَّ بعضَ المفسِّرينَ كانَ طويلَ النَّفَس في استعراضِ ما انتَهى إليه من أقوال، ومناقشتِها، وإيرادِ الاعتراضاتِ عليها، ثم الوصولِ إلى ما يراهُ القولَ الراجح.

٣- أَحْصَيْنا في معنى الاستثناء في آية (فأمَّا الذينَ شَقُوا) ثلاثةَ عشرَ قولًا، بعدَ دَمْجِ الأقوالِ المتداخلة. وأمَّا آيةُ (وأمَّا الذين سُعِدُوا) فقد أَحْصَيْنا في معنى الاستثناء فيها ثمانيةَ أقوال، بعدَ دَمْجِ الأقوال المتداخلة.

٤- تبيَّنَ لنا من خلال الدراسة التفسيريَّة لهذه الأقوال المختلفة أنَّ كثيرًا منها لا يرقَى إلى درجة القَبول، فضلًا عن الرُّجحان؛ لأسبابٍ تختلِفُ من قولٍ لآخر كما هو مُفَصَّلٌ في ثنايا البحث.

٥- تكشَّفَ لنا من خلال دراسة تلكَ الأقوال المختلفة أنَّ هناكَ أكثرَ من قولٍ يُمْكِنُ قبولُه وترجيحُه في تفسير (إلا ما شاءَ ربُّكَ) في الآيتَيْنِ الكريمَتَيْنِ، وأنَّ هذا الترجيحَ مبناهُ على الظنِّ والاجتهاد؛ إذ لا سبيلَ إلى الجَزْمِ والقطعِ في ذلك.

٦- أقوى الأقوالِ رُجْحانًا _في نظر الباحثَيْن_ هو أنَّ هذا الاستثناءَ في الآيَتَيْنَ إنَّما هو استثناءٌ غيرُ واقع، يُقْصَدُ به التنبيهُ على أنَّ الأمرَ كُلَّه للهِ تعالى، وأنَّ خُلودَ أهلِ النارِ في النار وأهلِ الجنَّة في الجنَّة ليس خُلودًا ذاتيًّا، بل هو حاصلٌ بمُقْتَضَى المشيئةِ الإلهيَّة، ولو شاءَ اللهُ أنْ يُغَيِّرَها لَفَعَل؛ فلَهُ القُدرةُ النافذة، والحِكْمَةُ البالغة.

٧- ومن الأقوال المحتَمِلَةِ للقَبول والرُّجحان أنَّ المُسْتَثْنَى في الآيَتَيْنِ هم أَهْلُ التوحيد؛ فإنَّ المستقرَّ في عقيدة أهل السنة والجماعة أنَّ أهلَ الكبائر من المُوَحِّدينَ لا يُخَلَّدونَ في النار، بل يُخْرَجونَ بتوحيدِهم ولو بعدَ حين. وقد قالَ بهذا القول عددٌ غفيرٌ من المفسرين.

٨- ومن الأقوال المحتَمِلَةِ للقَبول والرُّجحان أيضًا التوقُّفُ في دلالة هذا الاستثناء وَوَكْلُ العِلْمِ إلى الله تعالى، وهو قولٌ

منسوبٌ إلى (قتادة) -رحمه الله-، وارتضاهُ بعضُ المفسِّرين، ولا غَرْوَ في ذلك، فقد دَرَجَ سادتُنا المفسِّرونَ على التوقُّفِ في دلالةِ بعضِ الآيات، التي تشتَجِرُ فيها الأذهان، وتختَلِفُ فيها الأفهام، وردِّ العلم في حقيقةِ معناها إلى المولى ﷻ.

هذا واللهُ تعالى أعلى وأعلم وأحكَم، والحمدُ للهِ الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، وصلَّى اللهُ على سيدنا محمد وعلى آلِه وصحبِه وسلَّم.

الهوامش.

(١) ينظر: الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت ١٢٧٠هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية . بيروت، ١٤١٥هـ، ٣٣٩/٦.

(٢) ينظر: صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (ت ٧٩٢هـ)، **تفسير ابن أبي العز**، جمع ودراسة: شايع بن عبده بن شايع الأسمري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ص٩٩.

(٣) ينظر: ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، **التحرير والتنوير**، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، (ط١)، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ٥٤/٧.

(٤) ينظر: ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، الرازي (ت ٣٢٧هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، (ط٣)، ١٤١٩هـ، ٢٠٨٦/٦.

(٥) ينظر: الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري البغدادي (ت ٤٥٠هـ)، **النكت والعيون**، تحقيق: ابن عبد المقصود ابن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢/ ٥٠٦.

(٦) ينظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الآملي (ت ٣١٠هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط١)، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠ م، ٤٨٢/١٥- ٤٨٣.

(٧) ينظر: الثوري، أبو عبد الله سفيان بن سعيد الكوفي (ت ١٦١هـ)، **تفسير الثوري**، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ص١٣٤.

(٨) ينظر: ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم**، ٦/ ٢٠٨٨.

(٩) (من تلاميذ الضحاك)، وهو سعيد بن سنان البُرْجُمي أبو سنان الشيباني الكوفي، صدوق له أوهام من السادسة. ينظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، (ط١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ٢٣٧/١، ت٢٣٣٢. وينظر قولُه في: الطبري، **جامع البيان**، (٤٨٢/١٥- ٤٨٣).

(١٠) ينظر: ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم**، (٦/ ٢٠٨٧).

(١١) ينظر: مقاتل، أبو الحسن مقاتل بن سليمان البلخي، **تفسير مقاتل بن سليمان**، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، (١/ ٥٨٩) و(٢/٢٩٨-٢٩٩).

(١٢) الطبري، **جامع البيان**، (٤٨٤/١٥- ٤٨٥).

(١٣) ينظر: الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود (ت ٣٣٣هـ)، **تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)**، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، (١٨٥/٦- ١٨٦).

(١٤) ينظر: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الفارسي (ت ٤٧١هـ)، **دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر**، دراسة وتحقيق: وَليد الحُسَيْن وإياد القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، (ط١)، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، (٩٨٦/٣-٩٨٥).

(١٥) ينظر: النيسابوري، أبو القاسم محمود بن أبي الحسن، (ت نحو ٥٥٠هـ)، **إيجاز البيان عن معاني القرآن**، تحقيق: حنيف ابن

حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ط١)، ١٤١٥هـ، (١/ ٤٢٥).

(١٦) ينظر: الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي الملقب بفخر الدين (ت ٦٠٦هـ)، **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ط٣)، ١٤٢٠هـ، (١٨/ ٤٠٣).

(١٧) ينظر: **المرجع السابق**، (١٨/ ٤٠٣).

(١٨) ينظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي (ت ٦٧١هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، (ط٢)، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، (٩/ ٩٩).

(١٩) ينظر: البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي (ت ٦٨٥هـ)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ط١)، ١٤١٨هـ، (١٤٩/٣).

(٢٠) ينظر: الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (ت ٧٤٣ هـ)، **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب** (حاشية الطيبي على الكشاف)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: جميل بني عطا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، (ط١)، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، (٨/ ٢٠٨).

(٢١) ينظر: الخازن، أبو الحسن علي بن محمد الشيحي (ت ٧٤١هـ)، **لباب التأويل في معاني التنزيل**، تحقيق: تصحيح محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٥هـ، (٥٠٣/٢).

(٢٢) ينظر: الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٧٥هـ)، **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، تحقيق: محمد معوض وعادل عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ط١)، ١٤١٨هـ، (٣٠٣/٣).

(٢٣) ينظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي ابن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، (ط٢)، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، (٣٥٢/٤).

(٢٤) ابن المظفر، أبو العباس أحمد بن محمد، الرازي الحنفي (ت بعد ٦٣٠هـ)، **مباحث التفسير**، تحقيق: حاتم القرشي، كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية، (ط١)، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص١٣٠.

(٢٥) ينظر: الشوكاني، محمد بن علي اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، **الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني**، تحقيق: مصعب «محمد صبحي» بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء. (٧٩١/٢-٧٩٢).

(٢٦) ينظر: السبت، خالد بن عثمان، **قواعدُ التفسير جمعًا ودراسةً**، دار ابن عفان، (ط١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ج٢، ص٥٩٩.

(٢٧) الشوكاني، **الفتح الرباني**، (٧٩٧/٢).

(٢٨) ينظر: السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج٦، ص٣٩٣.

(٢٩) ينظر: الشوكاني، **الفتح الرباني**، (٧٩٧/٢).

(٣٠) **المرجع السابق**، (٧٩٢/٢).

(٣١) **دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب** للشنقيطي، ص٩٣.

(٣٢) الشوكاني، **الفتح الرباني**، (٧٩٢/٢).

(٣٣) **المرجع السابق**، (٧٩٧/٢).

(٣٤) ينظر: الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد، (ت ٤٢٧هـ)، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: الإمام أبي محمد ابن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ط١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، (١٩٠/٥).

(٣٥) الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام اليماني (ت ٢١١هـ)، **تفسير عبد الرزاق**، دراسة وتحقيق: محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٩هـ. (٢/ ١٩٨).

(٣٦) الرباط، خالد الرباط وآخرون، **الجامع لعلوم الإمام أحمد – التفسير وعلوم القرآن**، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم – جمهورية مصر العربية، (ط١)، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، (٤٦١/١٣).

(٣٧) الطبري، **جامع البيان**، (١١٨/١٢).

(٣٨) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، (٧/ ٨٤).

(٣٩) الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين ويعرف بتاج القراء (ت نحو ٥٠٥هـ) **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت، (٣٨٥/١).

(٤٠) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤٢٢هـ، (٣٤٥/٢).

(٤١) ابن المظفر الرازي، مباحث التفسير، ص١٧٠-١٧١.

(٤٢) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (٢/ ٢٨).

(٤٣) الماتريدي، **تأويلات أهل السنة**، (٤/ ٢٥٨).

(٤٤) ينظر: السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد (ت ٣٧٣هـ)، **بحر العلوم**، تحقيق: محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، (٤٨٢/١). وينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان**، (١٩٠/٤).

(٤٥) ينظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، (ط١)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، (٧٩/٣).

(٤٦) الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري (ت ٤٦٨هـ)، **التَّفْسِيرُ البَسِيْط**، تحقيق: عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (ط١)، ١٤٣٠هـ، (٥٥٨/١١-٥٥٩).

(٤٧) ينظر: الطيبي، **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**، (٢٠٤/٨).

(٤٨) ينظر: النيسابوري، الحسن بن محمد القمي (ت٨٥٠هـ)، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، تحقيق: زكريا عميران، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، (٥٣/٤).

(٤٩) ينظر: البقاعي، إبراهيم بن عمر (ت ٨٨٥هـ)، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (٩/ ٣٨٢-٣٨٣).

(٥٠) ينظر: الرازي، **مفاتيح الغيب**، (٤٠٢/١٨).

(٥١) ابن المظفر الرازي، **مباحث التفسير**، ص١٧٢-١٧٣.

(٥٢) **المرجع السابق**، ص١٣١.

(٥٣) الشوكاني، **الفتح الرباني**، (٧٩٨/٢).

(٥٤) ابن المظفر الرازي، **مباحث التفسير**، ص١٧٢-١٧٣.

(٥٥) الفراء، **معاني القرآن**، (٢٨/٢).

(٥٦) ينظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ص٧٧.

(٥٧) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، (٧٩/٣).

(٥٨) البخاري، **الصحيح**، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، (١١٨/٤) برقم: (٣٢٤٤).

(٥٩) الماتريدي، **تأويلات أهل السنة**، (٦/ ١٨٧).

(٦٠) السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد (ت ٤٨٩هـ)، **تفسير القرآن**، تحقيق: ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس، دار الوطن – الرياض، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، (١٤٥/٢).

(٦١) ينظر: النيسابوري، **إيجاز البيان عن معاني القرآن**، (٤٢٥/١).

(٦٢) ينظر: النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، **معاني القرآن الكريم**، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المرمة، (ط١)، ١٤٠٩هـ، (٣/ ٣٨٢).

(٦٣) ينظر: ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، **إعراب القرآن**، نسخة المكتبة الشاملة، (٤٤٢/٥).

(٦٤) ابن المظفر الرازي، **مباحث التفسير**، ص١٧١-١٧٢.

(٦٥) ينظر: **المرجع السابق**، ص١٧٥-١٧٦. وذكره الثعلبي، **الكشف والبيان**، (١٩٠/٥).

(٦٦) ينظر: مكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني (ت ٤٣٧هـ)، **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه**، تحقيق: كلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، (ط١)، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، (٢١٨٤/٣). وينظر: الماوردي، **النكت والعيون**، (١٦٩/٢).

(٦٧) ينظر: الرازي، **مفاتيح الغيب**، (٤٠٣/١٨).

(٦٨) الشوكاني، **الفتح الرباني**، (٧٩٩/٢) و(٨٠١/٢).

(٦٩) ينظر: ابن المظفر الرازي، **مباحث التفسير**، ص١٧٤.

(٧٠) الشوكاني، **الفتح الرباني**، (٨٠١/٢).

(٧١) ينظر: ابن المظفر الرازي، **مباحث التفسير**، ص١٧١-١٧٢.

(٧٢) الطبري، **جامع البيان**، (١١٨/١٢).

(٧٣) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، (٨٠/٣).

(٧٤) ينظر: الماتريدي، **تأويلات أهل السنة**، (١٨٦/٦).

(٧٥) ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز**، (٣٤٥/٢).

(٧٦) ينظر: ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط١)، ١٤٢٢هـ، (٢/ ٧٨).

(٧٧) ينظر: القرافي، أحمد بن إدريس (ت ٦٨٤)، **الاستغناء في الاستثناء**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٩٨٦م، ص٤٢٠، وص٣٣٣.

(٧٨) ينظر: الرازي، **مفاتيح الغيب**، (٤٠٣/١٨).

(٧٩) ابن المظفر الرازي، **مباحث التفسير**، ص١٢٩، وص١٧١، وص١٧٣.

(٨٠) الشوكاني، **الفتح الرباني**، (٧٩١/٢)، و(٧٩٩/٢).

(٨١) ينظر: **المرجع السابق**، (٢/ ٧٨٩)

(٨٢) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ، (٦٤٥/٤-٦٤٦).

(٨٣) الثعلبي، **الكشف والبيان**، (١٩٠/٥).

(٨٤) ابن المظفر الرازي، **مباحث التفسير**، ص١٧١.

(٨٥) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، (٦٤٥/٤-٦٤٦).

(٨٦) ينظر: الطبري، **جامع البيان**، (٤٨٤/١٥).

(٨٧) الماوردي، **النكت والعيون**، (٥٠٥/٢).

(٨٨) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، (١٠٠/٩-١٠١).

(٨٩) ابن المظفر الرازي، **مباحث التفسير**، (ص١٦٨).

(٩٠) الشوكاني، **الفتح الرباني**، (٨٠٠/٢).

(٩١) الطبري، **جامع البيان**، (٤٨٤/١٥).

(٩٢) **المرجع السابق**، (٤٨٤/١٥).

(٩٣) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، (٢٠٨/٣).

(٩٤) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، (٦٤٧/٤).

(٩٥) السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، (٣٩٤/٦).

(٩٦) الطبري، **جامع البيان**، (٤٨٤/١٥).

(٩٧) ينظر: **المرجع السابق**، (٤٨٤/١٥).

(٩٨) ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم**، (٢٠٨٧/٦).

(٩٩) **المرجع السابق**، (٢٠٨٧/٦).

(١٠٠) الإيجي، محمد بن عبد الرحمن الحسني الشافعيّ (ت ٩٠٥هـ)، **جامع البيان في تفسير القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، (٢٠٢/٢).

(١٠١) ينظر: **الزجاج، معاني القرآن وإعرابه**، (٨٠/٣).

(١٠٢) ينظر: الماوردي، **النكت والعيون**، (٥٠٦/٢).

(١٠٣) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (ت ٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط٣)، ١٤٠٧هـ، (٦٦/٢).

(١٠٤) **المرجع السابق**، (٤٣٠/٢).

(١٠٥) ينظر: البيضاوي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، (١٨٢/٢).

(١٠٦) ينظر: النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد (ت ٧١٠هـ)، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، (ط١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، (٥٣٧/١).

(١٠٧) ينظر: الرازي، **مفاتيح الغيب**، (٤٠٣/١٨).

(١٠٨) ابن المظفر الرازي، **مباحث التفسير**، ص١٣٠.

(١٠٩) ينظر: الطيبي، **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**، (٢٠٢/٨). والسمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، (٣٩٢/٦).

(١١٠) ينظر: الطيبي، **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**، (٢٠٣/٨-٢٠١). والآلوسي، روح **المعاني**، (٢٧١/٤).

(١١١) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، (٢٩١/٢). والثعلبي، **الكشف والبيان**، (١٩٠/٤).

(١١٢) ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم**، (٢٠٨٧/٦).

(١١٣) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، **الدر المنثور**، دار الفكر، بيروت، (٤٧٧/٤).

(١١٤) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، (٢٠٨/٣).

(١١٥) ينظر: ابن جزي، أبو القاسم، محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق: عبد الله الخالدي،

شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، (ط١)، ١٤١٦هـ، (٣٧٨/١).

(١١٦) ينظر: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، (١٠١/٩).

(١١٧) الشوكاني، **الفتح الرباني**، (٨٠١/٢).

(١١٨) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط**، (٤٤٠/٨).

(١١٩) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان**، (١٩٠/٤).

(١٢٠) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط**، (٤٤٠/٨).

(١٢١) ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز**، (٣٤٥/٢). والواحدي، **التفسير البسيط**، (٤٤٠/٨).

(١٢١) ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز**، (٣٤٥/٢).

(١٢٢) **المرجع السابق**، (٣٤٦/٢).

(١٢٣) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، (٦٤٥/٤-٦٤٦).

(١٢٤) ينظر: ابن المظفر الرازي، **مباحث التفسير**، ص١٣١.

(١٢٥) ينظر: النيسابوري، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، (١٦٥/٣).

(١٢٦) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، (٦٤٥/٤-٦٤٦).

(١٢٧) ينظر: **المرجع السابق**، (٦٤٥/٤-٦٤٦).

(١٢٨) السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، (٣٩١/٦)، قال: "فكيف يَسْتَحْسن شيئاً حكم عليه بأنه خلاف الظاهر من غير قرينة قوية مُخْرِجَةٍ للَّفظ عن ظاهره؟".

(١٢٩) الآلوسي، **روح المعاني**، (٢٧١/٤).

(١٣٠) ابن أبي زَمَنِين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، الإلبيري المالكي (ت ٣٩٩هـ)، **تفسير القرآن العزيز**، تحقيق: حسين بن عكاشة ومحمد الكنز، الفاروق الحديثة، القاهرة، (ط١)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، (٣١٠/٢).

(١٣١) ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم**، (٢٠٨٨/٦).

(١٣٢) **المرجع السابق**، (٢٠٨٨/٦).

(١٣٣) الطبري، **جامع البيان**، (٤٨٧/١٥).

(١٣٤) **المرجع السابق**، (٤٨٧/١٥). وينظر: ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم**، (٢٠٨٨/٦).

(١٣٥) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، (٣٥٢/٤).

(١٣٦) السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، (٣٩٣/٦).

(١٣٧) الطبري، **جامع البيان**، (٤٨٩/١٥).

(١٣٨) الثعلبي، **الكشف والبيان**، (٥/ ١٩٠).

(١٣٩) الطبري، **جامع البيان**، (١٥/ ٤٨٩).

(١٤٠) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان**، (١٩٠/٥). وابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، (٩٥/٤).

(١٤١) ينظر: الشوكاني، **الفتح الرباني**، (٨٠١/٢).

(١٤٢) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، (٨٠/٣).

(١٤٣) **المرجع السابق**، (٨٠/٣).

(١٤٤) **المرجع السابق**، (٨٠/٣).

(١٤٥) أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (ت ٩٨٢هـ)، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، دار إحياء التراث

العربي، بيروت، (٤/ ٢٤٢).

(١٤٦) ابن المظفر الرازي، **مباحث التفسير**، ص١٧٦-١٧٧.

(١٤٧) البقاعي، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، (٣٨٢/٩-٣٨٣).

(١٤٨) الآلوسي، **روح المعاني**، (٣٣٨/٦).

(١٤٩) القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد الحلاق (ت ١٣٣٢هـ)، **محاسن التأويل**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٨هـ، (١٣٢/٦).

(١٥٠) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (٧٢/٨).

(١٥١) **المرجع السابق**، (١٦٥/١٢-١٦٦).

(١٥٢) ينظر: ابن قتيبة، **تأويل مشكل القرآن**، ص٧٧-٧٨.

(١٥٣) الشوكاني، **فتح القدير**، (٢/ ٥٩٨).

(١٥٤) ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم**، (٦/ ٢٠٨٦).

(١٥٥) الإيجي، **جامع البيان في تفسير القرآن**، (٢/ ٢٠٢).

(١٥٦) رشيد رضا، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد القلموني الحسيني (ت ١٣٥٤هـ)، **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، (٨/ ٥٨).